تقدير تأثير برنامج التمكين الاقتصادى على المرأة الريفية المعيلة ببعض قرى محافظة الغربية

محمد فتح الله عباد الله [1*]، هدى أحمد الديب[2] ، عبد الباقى موسى الشايب[3]، صافية عبد الله منصور[1]

الملخص العربى

يهدف هذا البحث إلى تطوير نظرية تأصيلية حول المرأة الريفية المعيلة وكيف تساعد المشاركة فى برنامج التمكين الاقتصادى المرأة الريفية المعيلة فى تحسين حياتها. لتحقيق هذه الأهداف؛ تم اتباع طريقة النظرية التأصيلية والتصميم شبه التجربى. تم تمثيل أصحاب المصلحة المشاركين على المستوى المحلى من ثلاث مجموعات على النحو التالى؛ مجموعة التدخل وتكونت من 24 امرأة معيلة مثلت المستفيدات؛ مجموعة المقارنة وتكونت من 24 امرأة معيلة مثلت غير المستفيدات؛ مجموعة مقدمى الخدمات الرسمين فى البرنامج على المستوى المحلى وتكونت من 13 مشاركة/مشارك. تم جمع البيانات من خلال المقابلات شبه البنائية؛ واجراء 15 مناقشة جماعية مركزة، والأدلة الوثائقية، ومتابعة فحوصات المشاركين والتحليل التعاونى. كما تم تحليل البيانات من خلال تحديد المفاهيم ووضع العلامات عليها من خلال الترميز المفتوح. أثناء الترميز المحورى، تم تحليل المفاهيم وفقًا للخصائص والأبعاد. خلال المرحلة الثالثة والأخيرة من التحليل، اظهر الترميز الانتقائى الفئة الأساسية. كما أظهرت النتائج العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على مستوى المرأة الريفية المعيلة. كآثار إيجابية؛ توفير احتياجات الأبناء؛ زواج الأولاد؛ زيادة القدرة على الاعتماد على الذات؛ وكانت القدرة على إدارة الموارد من أكثر التأثيرات إيجابية. من ناحية أخرى، كانت هناك تأثيرات سلبية؛ على سبيل المثال؛ الحرمان العاطفى؛ عدم القدرة على تعليم الأطفال؛ زيادة العبء المالى على الأسرة؛ زيادة ضغط العمل؛ زيادة ضغوط الحياة؛ ظهور ظاهرة الهروب من المنزل بين بعض النساء المعيلات. كما تم استكشاف العديد من أوجه القصور المتعلقة ببرنامج التمكين الاقتصادى. كرؤية شاملة؛ تنص نتائج هذا البحث على أن المرأة الريفية المعيلة هى امرأة ذاتية القدرة. كما توفر التطبيقات العملية لهذه النتائج رؤى للمديرين وصانعى السياسات لإعادة النظر فى مقاربات المرأة والتنمية؛ خاصة فيما يتعلق بالمرأة المعيلة. وقد تم اقتراح مقاربات أخرى للتخفيف من معاناة المرأة المعيلة.

الكلمات المفتاحية: المرأة والتنمية، التغيير الاجتماعى، المساواة، النظرية التأصيلية، النوع الاجتماعى، ريف مصر.

المقدمة و المشكلة البحثية

ثنائية المرأة والتنمية كان يسودها النظرة الى المرأة باعتبارها مفعول به مطلق من الناحية الاقتصادية حيث الأدوار الأسرية خارج المنزل تسند إلى الرجل والأدوار الأسرية داخل المنزل تسند الى المرأة؛ هذه النظرة مرت بها كل المجتمعات تقريبا؛ وفى بعض الأحيان كانت المرأة تقوم بدور نائب الفاعل الأصلى وهو الرجل؛ وذلك نتيجة لظروف استثنائية سواء بسبب الوفاة أو الحروب أو المرض. وكانت الحكومات المختلفة تقوم بالتدخل كشكل من أشكال التنمية الاجتماعية Social development حيث يمكن للمرأة الاستفادة كمتلقى لعوائد برامج التحديث الاقتصادى وعوائد التنمية الاقتصادية والمتبعة فى العديد من تلك المجتمعات؛ وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والتغذية والصحة الإنجابية بهدف تنظيم النسل؛ وبالتالى التحكم فى حجم الاسرة؛ وبالتالى حجم السكان؛ الامر الذى سوف ينعكس على جميع شرائح المجتمع بما فيهم المرأة.

معرف الوثيقة الرقمي: **10.21608/asejaiqjsae.2022.226610**

[1]قسم الاقتصاد الزراعي –اجتماع ريفي – كلية الزراعة – جامعة طنطا

[*]mohammed.ebadallah@agr.tanta.edu.eg

[2]قسم الاقتصاد الزراعي –اجتماع ريفي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق

[3]قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة طنطا

استلام البحث فى 15 فبراير 2022، الموافقة على النشر فى 23 مارس 2022

ولكن هذه التدخلات الحكومية لم تنجح بالقدر الكافى فى جعل المرأة مستقلة وطرفا فاعلا فى عملية التنمية. (التايب، 2011)

فى عقد السبعينيات والثمانيات من القرن العشرين بدأت العلاقة بين المرأة والتنمية فى التغير ونالت اهتماما أكبر من قبل التخصصات البينية سواء على مستوى الباحثين والناشطين أو على مستوى المؤسسات والمنظمات كالأمم المتحدة والبنك الدولى أو على مستوى الحكومات وبخاصة فى الدول ذات الاقتصاديات النامية والمتحولة. من ضمن مجالات هذه الاهتمامات التمويل الصغير؛ والتعليم؛ والقضايا السكانية؛ والصحة؛ والعنف ضد المرأة. هذا التغير جعل ثنائية المرأة والتنمية تأخذ منحا جديدا اتخذ مرحلتين متتاليتين؛ أولهما، مرحلة ادماج المرأة بشكل عادل فى التنمية Women's in development بهدف تحسين أوضعاها الاجتماعية والاقتصادية حيث أصبحت المرأة مفعول لأجله؛ حيث يتم امدادها بمختلف الخبرات المناسبة والتمويل المادى الضرورى فى شكل مساعدات أو قروض لتسهيل عملية إدخالها فى التنمية؛ وذلك بإدماجها فى المجالات والقطاعات الاقتصادية والتأكيد على أهمية دورها الإنتاجى وإتاحة جميع فرص العمل امامها فى مختلف المجالات والميادين الاقتصادية. على الرغم من ذلك اغفلت هذه المرحلة الفروق بين الشرائح النسائية وتدرجها الاجتماعى وتعاملت معها كشريحة واحدة متجانسة بغض النظر عما يحكم هذه الشرائح من أبعاد هرمية وثقافية. كذلك ركزت هذه المرحلة على الدور الإنتاجى للمرأة مع اغفال الأدوار الأخرى وبخاصة الدور الإنجابى وما يصاحبه من أدوار أسرية أخرى. ومع انطلاق مؤتمر نيروبى سنة 1985 ميلادية اصبح هناك مرحلة جديدة فى علاقة المرأة بالتنمية والتى اطلق عليها النوع الاجتماعى والتنمية Gender and development هذه المرحلة سعت إلى جعل المرأة فاعل اقتصادى مطلق؛ حيث تم اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والقائم على التوظيف الأمثل للموارد والكفاءة وليس على أساس الجنس كأسس للمفاضلة فى التوظيف؛ كذلك اعتبار المرأة والرجل والفتيات والفتيان موارد متعددة؛ ينبغى الاستفادة من هذه الموارد المتعددة بشكل أمثل؛ الأمر الذى سوف يترتب عليه زيادة الدخل سواء للمرأة أو للرجل أو للشباب على أساس الكفاءة؛ والذى سوف ينعكس على زيادة دخل المجتمع فى نهاية المطاف. وعلى الرغم من اعتماد هذا المبدأ وهذه النظرة – نظرة النوع الاجتماعى والتنمية– والتي يبدو وكانه نمط مثالى يصعب تحقيقه؛ إلا أن مفهوم النوع الاجتماعى والتنمية من هذا المنطلق تحول إلى كونه ليس فقط أداة لتوليد الدخل؛ بل قيمة لتحقيق الذات لدى المرأة ومساواتها مع الفئات الأخرى من المجتمع على أساس الكفاءة. وعلى الرغم من ذلك؛ تم اعتماد هذا المبدأ حتى الآن لدى العديد من بلدان العالم وأصبح يستخدم في تحديد جميع السياسيات والبرامج بحيث تراعى أدوار النساء والرجال والفتيات والفتيان وحاجاتهم المختلفة. كذلك انطلاقا من هذه المرحلة اصبح اطار النوع الاجتماعى والتنمية قائم على تعزيز العلاقات المتكافئة بين الرجل والمرأة والقائمة على مدى استجابة البرامج والمشروعات لحاجات النساء والرجال. مع عدم اغفال الأدوار التى تقوم بها المرأة داخل المنزل وخارجه. وقد حددت كاتى يونج (Kate Young (1997: 51-54 عدة خائص لهذه المرحلة حيث التركيز من قبل الساسة والأطراف الفاعلة ليس على النساء فى حد ذاته ولكن على العلاقة بين الجنسين؛ كمجموعة متنوعة من العلاقات والبيئات والمتشابكة مع العلاقات الاجتماعية الأخرى. كذلك النظر إلى النساء بأنهن فاعلات نشيطات رغم كونهن ليس لديهن المعرفة أو الفهم لأسباب التمييز والتبعية. فمنظور النوع الاجتماعى والتنمية منظور شمولى يركز على الأدوار الإنجابية ورعاية المعالين. وينظر إلى التنمية باعتبارها مجموعة من العمليات المعقدة التى تنطوى على تحول اقتصادى وسياسى وثقافى عبر الزمان والمكان والتى يجب أن تهدف الى تحسين القدرات والحريات ومستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات. (التايب، 2011: 118-121)

وانطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والرؤية الشمولية لمنظور النوع الاجتماعى والتنمية الذى يضع اطارا لعلاقة المرأة بالرجل من جهة وعلاقات النوع الاجتماعى بالتنمية من جهة أخرى. تحتاج هذه الرؤية الشمولية إلى وضعها حينئذ التنفيذ من خلال وضع استراتيجيات لتحقيق هذه الغاية –تكافؤ الفرص والمساواة– الأمر الذى دفع العديد من المجتمعات إلى استخدام استراتيجية ما يعرف باسم تمكين المرأة Women empowerment. فمفهوم التمكين ليس فقط مفهوما واطارا نظريا ومرجعيا؛ بل أيضا يمكن اعتباره مخططا للفعل والتدخل الاجتماعى بغية الوصول الى هدف أو نتيجة محددة تهدف الى تأهيل الانسان الفرد (المرأة فى هذه الحالة) لاستيعاب البيئة المحيطة وتطوير قدراته فى الحصول على الموارد والعمل نحو التغيير المنشود؛ الأمر الذى قد ينعكس على الفرد والجماعة والمجتمع بشكل عام؛ سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية أو القانونية. كذلك سوف يجعل من التمكين ذو تأثيرات متعددة فقد يؤثر فى صنع القرار على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع؛ كما قد تكون هذه التأثيرات مدركة ذاتيا؛ أو يمكن الحكم عليها من خلال معايير موضوعية.

والمرأة كأحد شرائح المجتمع والتى يستهدفها التمكين كمخطط للفعل والتدخل الاجتماعى من خلال عملية بناء قدرتها فى الاعتماد على الذات وتنمية شعورها وثقتها بقدراتها الذاتية؛ واستقلالها الاقتصادى وقدرتها على اتخاذ القرار والقيادة الرشيدة لشئونها والخروج من دائرة التهميش الاقتصادى الاجتماعى. فقد اعتمد مفهوم تمكين المرأة من قبل العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال المرأة والتنمية. وكنتائج لهذه المخططات والتدخلات الاجتماعية كمجهودات تنموية؛ فقد احرز تقدم فى بعض المجالات مثل التعليم والصحة بينما تظل نتائج هذه المجهودات محدودة التأثير فى بعض المجالات الأخرى كالتمكين الاقتصادى والمشاركة السياسية. حيث أشار تقرير التنمية الانسانية العربية عام 2002 إلى أن التنمية الانسانية فى البلدان العربية تعانى من نواقص ثلاث هى: نقص الحرية، ونقص تمكين المرأة، ونقص المعرفة. وأكد التقرير أن البلدان العربية تعانى من نقص لافت للنظر فى تمكين المرأة، وتأتى المنطقة العربية ومنها مصر فى المرتبة قبل الاخيرة بين مناطق العالم، ولم تقل عنها الا افريقيا جنوب الصحراء، وبالتالى أصبح تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الانسانية فى الوطن العربى، وتحرير طاقاتها فى اطار المساواة والعدل والانصاف. (تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002: 24–26). وبعد مرور ما يقرب من عشرين عاما؛ فقد شهدت أوضاع المرأة العربية تحسنا ملحوظا حيث أشار التقرير العربى للتنمية المستدامة 2020 إلى أن هناك تقدما ملموسا فى توسيع نطاق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية والتعليم بينما لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة متأخرة ولا سيما بين الفتيات (الشابات)؛ حيث أشار التقرير إلى أن المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هى الأدنى على الصعيد العالمى حيث بلغت 25 % فى عام 2015 ميلادية مقارنة بمتوسط عالمى قدره 50%. (الأمم المتحدة، 2020)

نتيجة للمؤشرات السابقة حول تمكين المرأة فى الوطن العربى ومصر؛ والتى اشارت إلى انخفاض مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية؛ نفَّذت الحكومة المصرية من خلال العديد من الجهات المعنية كالمجلس القومى للمرأة ووزارة التضامن الاجتماعى وصندوق التنمية المحلية وصندوق تنمية المشروعات وبنك ناصر الاجتماعى وغيرها من المنظمات والجهات الحكومية بالإضافة الى العديد من المنظمات غير الحكومية العديد من البرامج والمشروعات والمبادرات والحملات بهدف تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر للتغلب على ضعف المشاركة الاقتصادية. شملت هذه الفئات المستهدفة بالتدخل فئة المرأة المعيلة. حيث أشارت نتائج تعداد جمهورية مصر العربية 2017 ميلادية، أن عدد الأسر التى تقوم المرأة بإعالتها 3.3 مليون أسرة بما يعادل

30% من حجم الأسر المصرية، وبلغت نسبة الأميات منها 59.1% من إجمالى الإناث رؤساء الأسر، وتعد معظم الإناث رؤساء الأسر فى تعداد 2017 من الأرامل، حيث بلغت نسبتهن 70.3%، يليها المتزوجات من أزواج مهاجرين أو مرضى أو مسجونين بنسبة 16.6% ثم المطلقات بنسبة 7.1%. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2017) وأضافت الإحصائيات أن نسبة كبيرة من هؤلاء المعيلات يعشن فى الريف حيث غالبية النساء المعيلات تتراوح أعمارهن ما بين ثلاثون إلى أقل من ستون عاماً، مع انخفاض الدخل الشهرى لهن واعتمادهن على الإعانات والمساعدات التى يقدمها لهن أهل الخير، كما يعّلن عدد من الأبناء الذين يعتمد النساء عليهم في زيادة دخل الأسرة وغالباً ما يتركن التعليم؛ بالإضافة الى عدم استطاعة السيدات المعيلات الإنفاق على صحتهن (عثمان، ١٩٨٠: 150–151). ورغم ذلك تحاول المرأة المعيلة بمجهوداتها الذاتية أن تتكيف مع الواقع بعدة طرق منها العمل عند الآخرين بالزراعة، أو الإعانة من أهل الخير، أو العمل فى البيوت والأعمال المنزلية مقابل أجر نقدى، أو إعداد أنشطة منزلية مدرة للدخل مثل صناعة المخللات، المربات، إعداد الفطائر والمعجنات، وعمل منتجات الألبان وبيعها أو الرسم على الفخار، ورسم الحنا، وصناعة الصابون السائل، أو العمل بالخياطة والتطريز، وبيع الملابس بالتقسيط، وبيع الخضروات والفواكه، وتربية الدواجن والطيور. بالتوازى مع هذه المجهودات الذاتية للمرأة الريفية المعيلة والتى تمارسها للتكيف مع حالتها كمرأة من جهة وكمعيلة من جهة أخرى. هناك العديد من المجهودات الحكومية التى تحاول المساعدة على التكيف من خلال التدخل الاجتماعى فى صور برامج ومشروعات تهدف إلى تحقيق التمكين للمرأة المعيلة فى المجال الاقتصادى؛ من منطلق أن الاقتصاد هو العمود الفقرى والمحرك لمجالات التمكين الأخرى للمرأة المعيلة. مثال ذلك مجهودات المجلس القومى للمرأة فى مصر حيث يهدف منذ نشأته عام 2000 ميلادية إلى تمكين المرأة فى العديد من المجالات، ومنها المجال الاقتصادى؛ وذلك من خلال إقامة مجموعة من المشروعات استهدفت المرأة المعيلة وبمعاونة الجمعيات الأهلية بالقرى نطاق التنفيذ؛ واشتملت هذه المشروعات على تمويل المرأة المعيلة من خلال توفير قروض صغيرة ميسرة السداد على أقساط لمدة عام ونصف العام منذ تاريخ استلام القرض؛ وذلك بدون فوائد بهدف إقامة مشاريع صغيرة من قرض صغير يمنح لامرأة فقيرة تمتلك القدرة على العمل والكسب مع افتراض أن هذا التمويل الصغير يمكن أن يحدث تغييرا كبيراً ويمكن أن يجعلها أقل عرضة لسيطرة الرجال، كذلك افتراض أن حصول المرأة على قرض سيزيد من دخلها ومن قدرتها على شراء السلع وملكية الأصول المنتجة كالحيوانات والأراضى، والدخل الفائض سيسمح لها بالمشاركة فى اتخاذ القرارات المهمة فى منزلها ومن ثم فى مجتمعها المحلى.

فى هذا الصدد نفذ المجلس القومى للمرأة مشروعين تحت مسمى "برنامج التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة" وهما:

مشروع المنح الصغيرة: حيث نُفذ هذا المشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وتم توجيهه للمعيلات فى 10 قرى بمحافظات [الفيوم–المنيا–الجيزة–القليوبية]. وبمعاونة الجمعيات الأهلية بالقرى نطاق التنفيذ، تم منح السيدات قروضا لإقامة مشروعات صغيرة ومدره للدخل، تمثلت المشروعات في تربية الماشية /تربية الدواجن/الخوص/منتجات الألبان/بيع الخضراوات/تسمين الحيوانات/تربية الأرانب. وبعض الجمعيات اتجهت إلى تطوير مراكز التدريب على مهن غير تقليدية، وبلغ عدد المستفيدات من المشروع 600 سيدة.

مشروع معاونة المرأة المعيلة: والذى تضمن مرحلتين:

المرحلة الأولى: بدأ تنفيذها خلال عام 2000 ميلادية بتمويل من الصندوق الكويتى لمنح قروض دوارة للمرأة المعيلة بالمحافظات. وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية بالقرى نطاق التنفيذ استطاع المجلس بمتابعته المستمرة الاستمرار في

المشروع ومنح قروض ميسرة للمزيد من السيدات من خلال حصيلة سداد القروض.

المرحلة الثانية: بدأت بعد ثورة 25 يناير، والتوجه بمنح قروض ميسرة للمرأة المعيلة فى 32 قرية من القرى الأكثر احتياجاً والأكثر فقرا بمحافظات [الأقصر، الغربية، شمال سيناء، قنا، الوادي الجديد]، واستفادت منها 665 امرأة معيلة.

بينما تحاول المرأة الريفية المعيلة من خلال أساليب واستراتيجيات تستخدمها كرد فعل للتغلب على السياق الظرفى والذى تتمحور حوله حياتها كامرأة معيلة؛ وتأثيرات هذه الأساليب والاستراتيجيات عليها بشكل ذاتى أو على اسرتها ومجتمعها المحلى؛ وما يحدث من ردود أفعال وتفاعلات وتدخلات اجتماعية كخطط وبرامج ومشروعات تهدف الى تحقيق تمكينها للتغلب على تلك الظروف واحداث تأثيرات إيجابية. سوف يسعى هذا البحث إلى محاولة استكشاف كلا من بناء وعملية التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية المعيلة من واقع بيانات حية بهدف تقدير تأثير هذه المجهودات التنموية والمتمثلة فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية المعيلة وذلك باستخدام تصميم شبه تجربى يشتمل على جميع أطراف المصلحة على المستوى المحلى؛ وذلك باستخدام نهج النظرية التأصيلية فى هذا البحث.

الأهداف البحثية

يهدف هذا البحث بصفة رئيسية تقدير تأثير برنامج التمكين الاقتصادى على المرأة الريفية المعيلة ببعض قرى محافظة الغربية ويتم تحقيق ذلك عن طريق الأهداف الفرعية التالية:

1-2-1 تطوير نظرية تأصيلية عن ظاهرة التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية المعيلة من حيث الظروف (السببية والسياقية والتدخلية) واستراتيجيات الأفعال/التفاعلات وكذلك العواقب لدى أصحاب المصلحة فى اطار مقاربة النوع الاجتماعى والتنمية.

2-2-1 تقدير تأثير برنامج التمكين الاقتصادى على المرأة الريفية المعيلة المستفيدة من البرنامج فى الفترة من 2014- 2020 ميلادية بقرى البحث المستهدفة.

الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث

الأهمية النظرية

ترجع الأهمية النظرية لدراسة ظاهرة الاعالة لدى المرأة الريفية والجهود المبذولة والتي تهدف إلى تمكينها اقتصاديا إلى تطوير نظرية تأصيلية من واقع بيانات حية يمكن من خلال هذه النظرية التأصيلية اكتشاف وفهم العديد من المفاهيم والظواهر والتى يصعب الحصول عليها باستخدام طرق البحث الاجتماعى الكمى؛ وما قد يترتب عليها من ظواهر ومفاهيم يمكن اخضاعها للاختبار بشكل كمى من خلال اشتقاق فرضيات يمكن تحويلها إلى فروض قابلة للاختبار عمليا؛ كل ذلك من شأنه أن يسهم فى البناء المعرفى حول ظاهرة الاعالة للمرأة الريفية.

الأهمية التطبيقية

ترجع الأهمية التطبيقية لهذا البحث إلى أنه أحد أنماط الدراسات التقويمية والمعروفة باسم دراسة تقدير التأثير Impact assessment study كمكون مهم لأى برنامج أو مشروع تنموى (Abed & Chowdhury, 1997) فالدراسة التقويمية Evaluation study بشكل عام ودراسة تقدير التأثير بشكل خاص قد يكون الهدف منها التعرف على كيفية تحسين أداء وتأثير المشاريع الجارية والمستقبلة. (Rubin, 1995) كذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى أن تقدير التأثيرات التنموية الإيجابية والسلبية لبرنامج التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية المعيلة يفيد فى إمكانية تحديد المسئوليات لإمكانية المحاسبة؛ والتأكد من أن الموارد والمجهودات المبذولة (مثال ذلك التمويل الصغير)؛ قد وصلت إلى مستحقيها سواء كانوا أفرادا أو مجتمعات محلية تصنف على أنها الأكثر فقرا والأكثر احتياجا؛ كذلك التعرف على مدى فاعلية هذه المجهودات التنموية فى إحداث التغيير الايجابى المطلوب.

(Rossi, Lipsey, and Freeman 2003) بالإضافة الى ذلك؛ توفير المعلومات اللازمة لدى صانعى القرار ومسئولى الخطط والبرامج التنموية. (Stevens, Lawrenz and Sharp, 2002)

بعض التعاريف للمفاهيم الأساسية المستخدمة في هذا البحث

التمكين: يعرف البنك الدولي التمكين Empowerment بأنه "توسيع أصول وقدرات الفقراء على المشاركة والتفاوض والتأثير والسيطرة ومساءلة المؤسسات التي تؤثر على حياتهم." (Narayan, 2002, p. 14)

التمكين الاقتصادي للمرأة: يعرف Veneklasen وآخرون (2002). التمكين الاقتصادى كمخرجات للتغيير لدى المرأة والفتاة بأنه قوة داخلية power within من المعرفة والقدرات الفردية والشعور بالاستحقاق والايمان بالنفس لإجراء تغيرات في حياتهم بما في ذلك مهارات التعلم للوظائف أو البدء فى مشروع. كذلك هو قدرة على power to سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي داخل الاسرة والمجتمع المحلى والاقتصاد المحلى (بما فى ذلك الأسواق) ليس فقط في المناطق التي ينظر اليها تقليديا على أنها مملكة النساء بل تمتد أيضا الى المناطق التي ينظر اليها تقليديا على انها مملكة الرجال. كذلك هو سلطة على power over الوصول الى الأصول المالية والمادية القائمة على المعرفة والتحكم فيها؛ بما في ذلك الوصول الى فرص عمل وأنشطة مدرة للدخل. كذلك هو قوة مع power to القدرة على التنظيم مع الآخرين لتعزيز النشاط الاقتصادى والحقوق. (Veneklasen et al., 2002)

المرأة المعيلة: عرفت الأمم المتحدة (1998: 18) المرأة المعيلة بأنها "المرأة التى تعرضت لمجموعة من الظروف الاجتماعية أدت بها أن تكون المسئولة عن إعالة أسرتها كالمطلقات والأرامل وزوجات المسجونين والمدمنين". (United Nations 1998: 18) ويضيفان سليمان ومرقص (2002)، فئات أخرى للمرأة المعيلة وهن فئات المهجورات وزوجات المعاقين والمجندين والمرضى والمسنين الذى يعانون البطالة وكذلك النساء اللاتي لم يتزوجن لكنهن يتحملن مسئولية رعاية الوالدين أو الاخوة. (سليمان ومرقص ،2002: 4) ولتحقيق اهداف هذا البحث وتمثيل جميع أصحاب المصلحة وكذلك طبقا لمتطلبات الحصول على القرض من الجهة المانحة والذى يعطى الأولوية للمرأة الارملة فقد اشتملت عينة التعرض للمرأة المعيلة جميعها على نساء ارامل؛ بينما اشتملت عينة المقارنة للمرأة المعيلة على النساء الارامل وبعض النساء المطلقات وأحيانا اشتملت على النساء زوجات المرضى أو الذين يعانون من البطالة من الرجال.

بعض الأبحاث والدراسات التطبيقية عن المرأة المعيلة وتمكينها اقتصاديا

هناك العديد من الدراسات والتي تناولت ظاهرة تمكين المرأة اقتصاديا بشكل عام على مستوى الوطن العربي؛ من خلال اتاحة التمويل تحت مسمى مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر أو تمويل أنشطة مدرة للدخل. ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة صافى والطراونة (2019)، والتي استهدفت التعرف على أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا في الفترة من (2006–2016). حيث أشارت أهم النتائج الى تحسن الاستقلال المادي، وحرية اتخاذ القرارات، وتقسيم العمل كمؤشرات للتمكين الاقتصادي. كذلك دراسة الزايدانين (2014)، والتي استهدفت تقييم أثر برنامج المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة اقتصاديا؛ حيث تم استخدام تصميم منهجي مختلط يجمع بين طريقة المسح الاجتماعي بالعينة كطريقة كمية وطريقة المجموعات النقاشية المركزة كطريقة كيفية حيث اشتملت الدراسة على جميع المستفيدات من التمويل من الصندوق في الفترة من (2009–2013). وقد اشارت أهم النتائج الى ان هناك أثر معنوي على زيادة مهارات النساء المستفيدات بعد الحصول على القرض.

وفى جمهورية مصر العربية هناك أيضا العديد من الدراسات والتي استهدفت المرأة الريفية بشكل عام والتعرف على أثر برامج التنمية الريفية. على سبيل المثال لا الحصر دراسة ريحان (2004)، والتي استهدفت التعرف على أثر برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) على المرأة الريفية المستفيدة من البرنامج. حيث تم استخدام المسح الاجتماعي بالعينة والحلقات النقاشية لجمع البيانات. وأشارت اهم النتائج الى توفير فرص عمل؛ الرضا عن فرص العمل؛ وارتفاع المكانة الاجتماعية للمرأة المستفيدة من فرصة العمل؛ وكذلك وجود أثر إيجابي على صحة المرأة والطفل والاصحاح البيئي وجودة الحياة. كذلك في دراسة عليوة وآخرون (2004)، استهدفت الدراسة تقييم أثر أنشطة مشروع تكثيف الإنتاج الزراعي على المرأة الريفية؛ وذلك من خلال التعرف على مستوى الدافعية للمشاركة في أنشطة المشروع وتحديد درجة الاستفادة المعرفية والتطبيقية من أنشطة المشروع. وذلك باستخدام استبانة المقابلة الشخصية. وأشارت اهم النتائج الى أن شغل أوقات الفراغ وزيادة الدخل والاستفادة من خدمات المشروع كانت الأسباب وراء الدافعية للمشاركة في أنشطة المشروع؛ كذلك رصدت الدراسة ارتفاع مستوى المعارف عن أنشطة المشروع بينما كان مستوى التطبيق لأنشطة المشروع منخفضا.

كذلك هناك العديد من الدراسات والأبحاث والتي أهتمت بظاهرة المرأة المعيلة وتمكينها اقتصاديا على وجه التحديد على مستوى جمهورية مصر العربية. على سبيل المثال لا الحصر دراسة عوض (2017)، لدراسة ظاهرة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط والتي استهدفت التعرف على الطرق المؤدية الى التمكين الاقتصادي لدى النساء الحاصلات على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لوزارة التضامن الاجتماعي من خلال التعرف على الإجراءات الاقتصادية المقدمة للمرأة المعيلة كذلك الإجراءات الاجتماعية بالإضافة الى التعرف على أهم المشكلات التي تحد من تمكينها اقتصاديا واجتماعيا؛ تم استخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة واستخدام استمارة مقابلة شخصية لجمع البيانات الكمية؛ كذلك استخدام طريقة المقابلة الجماعية النقاشية واعداد دليل للمقابلة للحصول على البيانات الكيفية. وأشارت أهم النتائج الى توفر الخبرة السابقة لإدارة المشروع؛ وجود معظم الأنشطة داخل المنزل؛ الإدارة الذاتية للمشروع؛ وتوفر المهارات الازمة لإدارة المشروع؛ وإتاحة التمويل وتعدد مصادره سواء من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية أو قروض من خلال جمعيات تنمية المجتمع المحلى كانت السبب وراء استمرارية المشروع. وفى اطار المشكلات التي رصدتها الدراسة كانت طول فترة الإجراءات اللازمة للحصول على القرض؛ بالإضافة الى ذلك؛ ارجع المشاركات أسباب التعثر في السداد الى ارتفاع أسعار المواد الخام؛ انخفاض هامش الأرباح؛ بالإضافة الى استيلاء الزوج على العائد من المشروع؛ عدم اجراء دراسات جدوى للمشروع قبل البدء فيه. كما استهدفت دراسة إبراهيم ودراز (2009)، التعرف على الأثر الاقتصادي لدى النساء المعيلات المستفيدات من القرض من حيث التغير في دخل الأسرة وتنوع مصادر دخل الأسرة، وفرص العمل المستقر، ودرجة المشاركة فى إدارة المشروعات الاقتصادية، والقيمة المضافة للسلع والخدمات الناتجة عن المشروع، والوعي الاقتصادي، كذلك التعرف على الأثر الاجتماعي من حيث التغير في المشاركة الاجتماعية الرسمية، والاتجاه نحو أهمية المنظمات الأهلية، والاتجاه نحو إقامة المشروعات متناهية الصغر، ومستوى الانفتاح الجغرافي. ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام منهج شبه تجريبي لتقدير التأثير الاقتصادي والاجتماعي من خلال عينة تجريبية وأخرى ضابطة من الريفيات المعيلات بقرية الدراسة. أشارت اهم النتائج الى أن اعطاء القروض قد وفر فرص العمل الدائمة وقضى على البطالة بين المعيلات بالعينة التجريبية؛ كما أن خبرة إدارة المشروعات الصغيرة قد زادت بشكل ملحوظ لدى الريفيات من افراد العينة التجريبية. كما أظهرت النتائج الى وجود اثر إيجابي لصالح المستفيدات

من القرض في تنوع مصادر الدخل وفرص العمل المستقر كتأثيرات اقتصادية؛ كذلك وجود تأثير إيجابي على درجة المشاركة الاجتماعية الرسمية؛ كذلك على الاتجاه نحو المنظمات الاهلية. بالإضافة الى ذلك دراسة فرج (2007)، والتي استهدفت التعرف على أوجه الاختلاف بين السيدات المعيلات الحاصلات على قروض والسيدات المعيلات غير الحاصلات على قروض من حيث مستوى تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً، ودراسة العلاقة بين هذه المستويات من التمكين وبعض المتغيرات المستقلة. وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج شبه التجريبي باختيار عينة تجريبية وأخرى ضابطة لرصد اثر التمويل على المرأة المعيلة. أشارت اهم النتائج الى ارتفاع مستوى التمكين الاجتماعي لدى العينة التجريبية؛ وعلى العكس من ذلك انخفاض مستوى تمكينهن سياسيا.

يستنتج من العرض السابق لبعض الدراسات والتي تناولت ظاهرة التمكين لدى المرأة بشكل عام والمرأة المعيلة بشكل خاص. اعتمدت معظمها على استخدام التيار المنهجي الكمي؛ كذلك تم تصميم بعض الدراسات باستخدام منهج مختلط يجمع بين التيار المنهجي والكمي والكيفي في مرحلة أساليب جمع البيانات. بينما لم يتم التعرض لدراسة كيفية يستخدم فيها التيار المنهجي الكيفي من حيث طرق وأساليب التصميم وجمع وتحليل البيانات، بالإضافة الى ذلك ندرة الدراسات التي قامت بدراسة جميع اطراف المصلحة المشاركين في أنشطة البرنامج أو المشروع سواء نساء معيلات أو غير معيلات أو مقدمى الخدمة وذلك للوصول إلى فهم أفضل للظاهرة من خلال تمثيلها لجميع أطراف المصلحة المعنيين؛ وبناء على ذلك سوف يراعى البحث الحالي هذه الفجوات فى الأدبيات المتعلقة بالمرأة المعيلة وظاهرة تمكينها اقتصاديا.

الطرق والأساليب البحثية

لتحقيق الهدف من هذا البحث تقرر استخدام التيار المنهجى الكيفى Qualitative paradigm والذى من خلاله يمكن الحصول على نتائج بحثية يصعب الوصول إليها بالوسائل والإجراءات الإحصائية والكمية. (Strauss & Corbin, 1990, p.17) فالتيار المنهجى الكيفى يستخدم العديد من الطرق والأساليب البحثية الكيفية والتى يمكن من خلالها التعرف على خبرات الشخص وتفاصيل حياته والمرتبطة بظاهرة معينة كالمشاعر والتفكير والعمليات والعواطف حول ظاهرة معينة. (Strauss & Corbin, 1998). كما انه "مع البيانات الكيفية يمكن للإنسان الفرد أن يحافظ على التدفق الزمنى؛ والنظر على وجه التحديد إلى الأحداث التى أدت إلى العواقب، واستخلاص تفسيرات مثمرة". (Miles & Huberman, 1984, p. 1)

المجتمع البحثى والمشاركات/المشاركون

المجتمع البحثى فى هذا البحث هو جميع أصحاب المصلحة من السيدات المعيلات المستفيدات وغير المستفيدات ومقدمى الخدمة بالبرنامج على المستوى المحلى بقرى محافظة الغربية والتى تم استهدافها من قبل البرنامج فى الفترة من 2014– 2020؛ وعددها ست قرى تنتمى إداريا إلى خمسة مراكز تابعة لمحافظة الغربية، ولتمثيل المرأة الريفية المعيلة بالإضافة إلى تمثيل أصحاب المصلحة الآخرين؛ فقد تقرر اختيار ثلاث قرى تنتمى إلى ثلاثة مراكز إدارية بمحافظة الغربية والتى تم استهدافها من قبل البرنامج وهى: (قرية ميت الخير بمركز بسيون؛ وقرية دهتورة بمركز زفتى؛ وقرية ميت الليث بقلولة بمركز السنطة). ولتمثيل أصحاب المصلحة بالثلاث قرى المختارة؛ فقد تقرر تمثيل أصحاب المصلحة فى قرى العينة المختارة ليكونوا ثلاثة أطراف فاعلة وهم: المرأة الريفية المعيلة المستفيدة (كمجموعة تعرض Intervening group) ؛ والتى بلغ حجمها (24) امرأة معيلة مستفيدة، والمرأة الريفية المعيلة غير المستفيدة (كمجموعة مقارنة Comparative group)؛ والتى بلغ حجمها (24) أمرأه معيلة غير مستفيدة، بالإضافة الى عينة مديرى

وموظفى البرنامج والمسئولين عن الاشراف وتقديم الخدمة أو القائمين بأدوار داعمة بشكل رسمى على المستوى المحلى داخل جمعية تنمية المجتمع المحلى (الجهة المقرضة محليا)؛ والتى بلغ حجمها (13) مشارك/مشاركة.

الاجراءات

طريقة النظرية التأصيلية Grounded theory method

لتحقيق أهداف هذا البحث تم اتباع طريقة النظرية التأصيلية كطريقة لتوليد نظرية من تحليل بيانات حية والتى تم تطويرها فى الستينيات من القرن العشرين؛ حيث طورا عالمى علم الاجتماع برانى جلاسر Braney Glasser وأنسيلم شتراوس Anslem Strauss طريقة النظرية التأصيلية (Glaser & Strauss, 1967)، ثم بعد ذلك تم اجراء بعض التعديلات عليها من قبل كاتى شارماز Kathy Charmaz فيما سمى باسم النظرية التأصيلية البنائية Constructive grounded theory. (Charmaz, 2003, 2005, 2006)

فالنظرية التأصيلية هى طريقة أو استراتيجية عامة لتنمية نظرية يتم تأصيلها من البيانات؛ هذه البيانات يتم جمعها وتحليلها بشكل منتظم. (Strauss, Corbin, 1998, p.158) تدرس النظرية التأصيلية كيف يتصرف الناس ويتفاعلون، أو يتخذون إجراءات أو الانخراط فى عملية تتعلق بالظاهرة قيد الدراسة. يتم جمع البيانات فى المقام الأول من خلال المقابلات التى أجريت خلال زيارات ميدانية متعددة من قبل الباحث. (Creswell, 2007; Strauss & Corbin, 1998) فطريقة النظرية التأصيلية كأحد استراتيجيات التيار المنهجى الكيفى متجذرة فى المنظور التفاعلى الرمزى Symbolic interactional approach، حيث يسمح الباحث للمشاركين بخلق معنى للواقع من حولهم (Cutcliffe, 2000). فالمعانى الرمزية تنبع من تفاعل الكلمات والرموز والإيماءات معًا. كذلك يقوم الباحث بتطوير حساسية لما يجرى فى البيانات مما يسمح للباحث باكتساب البصيرة والفهم والقدرة على تحديد صلة ومعنى البيانات. (Strauss & Corbin, 1998) تتضمن بعض مصادر الحساسية النظرية Theoretical sensitivity؛ المؤلفات البحثية الحالية والمرتبطة بالظاهرة المدروسة؛ والخبرات المهنية والشخصية للباحث؛ والعملية التحليلية لجمع البيانات ومقارنة البيانات ووضع إطار نظرى للمفاهيم.

ولتحقيق أهداف هذا البحث سوف يتم التركيز على نهج شتراوس وكوربن Strauss و Corbin 1998؛ والذى يتصف بأن النظرية التأصيلية (الناشئة) الغرض منها هو التحقق والتعرف على أبعاد الظاهرة المدروسة أثناء اجراء عملية الترميز وصياغة الفروض والتى تأخذ شكل العلاقة السببية (العلاقات بين الفئات علاقات السبب والنتيجة) واستخدام ثلاث مستويات للتحليل وهى: الترميز المفتوح؛ والترميز المحورى كإجراء شديد الدقة متمثلا فى (شروط سببية وتدخلية وسياقية، وأفعال وتفاعلات، وعواقب)؛ والترميز الانتقائى؛ وكذلك صياغة الفرضيات للتحقق من النظرية الناشئة.

طرق وأساليب جمع البيانات

تم استخدام طريقة المقابلة الجماعية النقاشية Focus group discussion فى هذا البحث كطريقة لجمع البيانات. حيث يذكر مورجان Morgan، (2008) أن المقابلة الجماعية النقاشية هى شكل من أشكال المقابلات الكيفية والتى تستخدم جماعة نقاشية بقيادة الباحث (المحاور) لتوليد البيانات. العنصر الرئيسى فى طريقة المقابلة الجماعية النقاشية هو استخدام نقاش المشاركين كشكل من أشكال جمع البيانات حول موضوع معين. حيث يتم احضار المشاركين معا والذين يشتركون فى نفس الخلفية أو المعلومات. المجموعة النقاشية تخلق الفرصة للمشاركين فى ان يتصلوا معا فى محادثة كبيرة عن الموضوعات ذات الاهتمام من قبل الباحث. (Morgan, 2008) فى بداية الثمانينات، ظهرت طريقة المقابلة الجماعية النقاشية فى مجال بحوث التقويم، فى المراحل الاولية من اجراء هذه البحوث كأداة لتقدير الاحتياجات أو تنمية البرامج. ثم بعد ذلك كطريقة لمتابعة تقويم البرامج، والسماع لتجارب المشاركين فى البرنامج. (Morgan, 2008)

حجم وعدد المجموعات النقاشية: ولتحديد حجم وعدد المجموعات النقاشية؛ يذكر بلور وآخرون (2001) أن المجموعة النقاشية تتكون من 6 الى 8 مشاركين كحجم أمثل لكل مجموعة نقاشية. وعلى الرغم من ذلك فان المجموعة النقاشية قد تتكون من مدى يتراوح بين 3 الى 14 مشارك. (Bloor and al., 2001) وبناء على ذلك؛ ولضمان التشبع النظرى Theoretical saturation للفئات (المفاهيم) التى سوف يتم الحصول عليها من التحليل؛ فقد تقرر تمثيل القرى الثلاث المختارة بواقع مجموعتين نقاشيتين لكل قرية لمجموعتى التعرض والمقارنة؛ ومجموعة نقاشية واحدة لكل قرية من القرى المختارة لعينة مقدمى الخدمة؛ حيث بلغ حجم كل مجموعة مقابلة نقاشية أربع مشاركات/ مشاركين؛ وبذلك يكون إجمالى المجموعات النقاشية 6 مجموعات نقاشية لتمثيل عينة مجموعة التعرض بإجمالى 24 مشاركة مستفيدة؛ و6 مجموعات نقاشية لتمثيل عينة مجموعة المقارنة بإجمالى 24 مشاركة غير مستفيدة؛ و3 مجموعات نقاشية لتمثيل عينة مقدمى الخدمة بالبرنامج بإجمالى 13 مشاركة ومشارك من مقدمى الخدمة).

المُحاور وأدلة المقابلات الجماعية النقاشية: الباحث قد يستخدم نوع واحد من الاسئلة المحددة، ويسأل كل سؤال لكل فرد من أفراد المجموعة بالترتيب، وذلك لإعطاء فرصة لجميع المشاركين فى المشاركة. ويمكن استخدام نفس مجموعة الأسئلة فى مجموعات نقاشية أخرى لإمكانية عقد المقارنات بين المجموعات. (عباد الله، 2013) وبناء على ذلك، تم اعداد ثلاث أدلة مقابلة جماعية نقاشية؛ كل منها مكون من مجموعة من الأسئلة المفتوحة النهايات الاسترشادية لإدارة النقاش. تضمنت الأدلة العديد من مجموعات الأسئلة، والتى فى مجملها تسمح بالتعرف على تقدير التأثير الاجتماعى فى الخمس سنوات الماضية لدى كل من المرأة المعيلة المستفيدة وكذلك المرأة المعيلة غير المستفيدة؛ بالإضافة الى مجموعات أسئلة أخرى لمقدمى الخدمة بالبرنامج والمتعلقة بتقدير احتياجات البرنامج وتصميم البرنامج وعملية تنفيذ البرنامج وتقدير تكلفة وكفاءة البرنامج بالإضافة الى مجموعة الأسئلة المتعلقة بتقدير التأثير الاجتماعى. هذا وقد تم مراعاة استخدام نوع واحد من الأسئلة المحددة فيما يتعلق بتقدير التأثير الاجتماعى لأصحاب المصلحة الثلاث حتى يمكن عقد المقارنات بين العينات الثلاث. وقد بلغ عدد الأسئلة فى دليل المقابلة لعينة التدخل أحد عشر مجموعة من الأسئلة، وسبع مجموعات من الأسئلة فى دليل عينة المقارنة؛ وتسع مجموعات من الأسئلة فى دليل عينة مقدمى الخدمة بالبرنامج. كما تراوح الوقت اللازم لإجراء المقابلة بين ساعة الى ساعة ونصف الساعة لكل مجموعة نقاشية من مجموعات هذا البحث.

تحليل البيانات (عملية الترميز)

يقصد بعملية الترميز Coding – أحيانا تسمى عملية التكويد أو التشفير– مجموعة الخطوات التى يتخذها الباحث لتعريف، وترتيب، وتنظيم، الأفكار Ideas، والفئات Categories، والموضوعات Themes، والمفاهيم Concepts غير المكتشفة فى البيانات. فتتضمن عملية الترميز بشكل أساسى التعرف على الاحداث، والعناصر، والجمل، والسلوكيات، أو عملية تمييزها وذلك بتسميتها. (Benaquisto,2008) فتحليل البيانات الكيفية يعتمد على اختزال (النص المكتوب، الشرائط، الملاحظات، المفكرات) من الصورة الواقعية التى حدث بها الى الصورة المجردة (عملية استقراء). حيث يبدأ الباحث بتحليل الواقع انتهاء الى تحقيق اهداف البحث. وبناء على ذلك تقرر فى هذا البحث الاعتماد على التسجيلات الصوتية للمجموعات النقاشية كمصدر للبيانات. وبناء على ذلك، تم تحويل محادثة كل مجموعة نقاشية (التسجيلات الصوتية) من مجموعات العينات الثلاث إلى نص مكتوب لاعتمادها كأساس لعملية التحليل فى هذا البحث. وقد تراوح عدد أوراق المحادثات النقاشية لكل مجموعة نقاشية لمجموعات العينات الثلاث بين 7 ورقات إلى 12 ورقة، وذلك تمهيدا لتحليلها. وفيما يلى

الإجراءات المتبعة لإجراء عملية الترميز طبقا لثلاثة مستويات كالتالى:

المستوى الأول: الترميز المفتوح Open coding

استندت عملية التحليل فى هذا البحث إلى أسلوب شتراوس وكوربن والذى يتميز بثلاث مستويات تحليلية؛ حيث الانغماس فى البيانات وعمليات الفرز المتكررة والترميز والمقارنات التي تميز طريقة النظرية التأصيلية. حيث بدأ التحليل بالترميز المفتوح، وهو فحص أقسام دقيقة من النص تتكون من كلمات وعبارات وجمل فردية.

حيث وصف (Strauss and Corbin 1998) الترميز المفتوح بأنه ذلك الذى "يكسر البيانات ويسمح للشخص بتحديد بعض الفئات وخصائصها ومواقع الأبعاد" Strauss and Corbin (1998, p.97). حيث تم الاسترشاد بلغة المشاركين فى تطوير الكود وتسمية الفئات، والتى تم تحديدها بأوصاف قصيرة؛ والتى تُعرف باسم أكواد الجسم الحى *In vivo codes*؛ وذلك من أجل التعرف على استراتيجيات الفعل والتفاعل. كما تمت مقارنة هذه الأكواد والفئات بشكل منتظم، مما أسفر عن فئات معقدة وشاملة بشكل متزايد. وخلال عملية التحليل بأكملها، تم كتابة مفكرات نظرية Theoretical memos (Strauss and Corbin 1998). تهدف هذه المفكرات إلى توثيق العملية التحليلية وإثرائها؛ كما ساعدت فى تتبع الفئات والخصائص والفرضيات والأسئلة التى تطورت من عملية التحليل (Strauss & Corbin, 1998). كذلك ساعدت المفكرات على التعامل مع الأفكار حول البيانات، ووضع مسارًا تحليليًا، وتحديد العلاقات بين الفئات، وتطوير ثقة القائم بالتحليل فى قدرته على تحليل البيانات (Charmez, 2003). حيث أصبحت المفكرات سجلاً لتحديد كل من المؤشرات والفئات من قاعدة البيانات والارتباط بالمفاهيم (التى قد تأتى من الأدبيات أو التى يفرضها الباحث). فهى بمثابة سجل وصفى للأفكار والرؤى والفرضيات القابلة للتطوير والاختبار. فالغرض من حفظ المفكرات هو: (اتبع المسار من المؤشر إلى المفهوم؛ تطوير خصائص كل فئة؛ تحديد الفرضيات المتعلقة بالفئات؛ ربط الفئات وتوليد النظرية). (Grbich, 2007, p.72)

كما اشتملت المفكرات فى هذا البحث على نوعين من المفكرات؛ أولهما، المفكرات التحليلية والتى تكونت من أسئلة وتأملات وتكهنات حول البيانات والنظرية الناشئة. ثانيهما، المفكرات العاكسة للذات والتى وثقت ردود فعل القائمين بالتحليل على روايات المشاركين. حيث تم تضمين كلا النوعين من المفكرات فى مجموعة البيانات للتحليل.

المستوى الثانى: الترميز المحورى Axial coding

لفهم الفئات أو الظواهر والناتجة من عملية الترميز المفتوح – يقصد بالفئة Category هى الظاهرة والتى تعبر عن أى مشكلة؛ قضية؛ حدث؛ يتم تعريفه على أنه مهم بالنسبة للمشاركين. فالفئة (الظاهرة) لديها القدرة على تفسير كل أو جزء مما يجرى– والعلاقات بين الفئات، يتم إعادة تجميع البيانات بطريقة جديدة من خلال عملية تعرف باسم الترميز المحورى Axial coding. (Strauss & Corbin, 1998)فى الترميز المحورى، الهدف هو تطوير الفئات وربطها بشكل منتظم من خلال تحديد العلاقة بين الفئات والفئات الفرعية. من خلال هذه العملية يتم النظر فى ظروف مثل الأحداث أو الأحداث التى خلقت المواقف أو القضايا أو المشاكل المتعلقة بالظاهرة. يتم استخدام الاستراتيجيات السببية والنماذج التدخلية والسياقية كطريقة لترميز الفئات (Creswell, 2002). أثناء الترميز المحورى، يبحث الباحث عن الفئات الفرعية Subcategories؛ والتى تعد ظواهر أيضا ولكن تجيب على أسئلة حول الظاهرة مثل ما What ومتى When ولماذا Why وكيف How وما هى العواقب. "تساعدنا الإجابة على هذه الأسئلة فى تأطير الظاهرة، أى تحديد موقعها ضمن بنية شرطية وتحديد" كيف " أو الوسائل التى يتم من خلالها إظهار الفئة (Strauss & Corbin, 1998, p.127) يسمح هذا للباحث بربط البناء بالعملية. فالبناء The Structureأو الشروط، يمهد الطريق للظاهرة؛ فهو السياق

الظرفى الذى توجد فيه الفئة (الظاهرة) والذى يشتمل على ثلاثة أنماط من الظروف: ظروف سببية Causal conditions، وهى الأحداث التى تؤثر على الظاهرة؛ وظروف تدخلية Intervening conditions، وهى التى تساعد على تخفيف أو تغيير تأثير الظروف السببية؛ كذلك تساعد فى تفسير سبب استمرار الظاهرة لدى البعض وعدم استمرارها لدى البعض الآخر؛ وهذه الظروف التدخلية قد تنشأ من حالات طارئة (غير متوقعة) والتى يجب الاستجابة لها فى شكل فعل/تفاعل؛ كما أن كلا من الظروف السببية والتدخلية يظهران على مستوى الميكرو أو الماكرو. أما الظروف السياقية Contextual conditions، وهى أنماط الظروف (أبعادها) والتى تتقاطع عبر الزمان والمكان مع الظروف السببية والتدخلية وتخلق مجموعة من الظروف أو المشكلات والتى يستجيب لها الأفراد من خلال استراتيجيات الأفعال/التفاعلات. بينما العملية The Process تشير إلى استراتيجيات وتكتيكات ردود الأفعال/ التفاعلات تجاه القضايا والأحداث والمشكلات والمتعلقة بالظاهرة أثناء تسلسلها وتطورها بمرور الوقت والذى يعد رد فعل للبناء. فالبناء يوضح سبب حدوث الأحداث، وتشرح العملية كيفية حدوثها (Strauss & Corbin, 1998). ولفهم الظاهرة تمامًا، يجب دراسة كل من البناء والعملية. أما العواقب The Consequences فعندما يتم اتخاذ فعل / تفاعل أو عدم اتخاذ هذا الفعل/ التفاعل وذلك استجابة لقضية أو مشكلة أو حدث من أجل إدارة أو الحفاظ على موقف معين، فهناك نطاقات من العواقب (النتائج)، قد يكون بعضها مقصودًا والبعض الآخر غير مقصود؛ متوقع أو غير متوقع؛ محدود النطاق أو واسع النطاق؛ فورية أو غير فورية. إن تحديد هذه النتائج، وكذلك شرح كيفية تغييرها للوضع وتأثيرها على الظاهرة المعنية، يوفر تفسيرات أكثر اكتمالاً.

المستوى الثالث: الترميز الانتقائى Selective coding

المستوى الثالث والأخير من تحليل البيانات فى النظرية التأصيلية هى عملية تكامل وتنقية النظرية المعروفة باسم الترميز الانتقائى. (Strauss & Corbin, 1998). حيث يتم دمج المفاهيم حول فئة مركزية؛ وأحيانا يشار إليها بالفئة الأساسية Core category؛ وربطها بشكل منتظم بالفئات الأخرى، والتحقق من صحة تلك العلاقات؛ وملئ الفئات التى تحتاج إلى مزيد من الصقل والتطوير". (Strauss & Corbin, 1990; 1998)

حيث تم فرز الرموز (الاكواد) والفئات ومقارنتها حتى التشبع Saturation – عدم اظهار تحليل البيانات أكوادا أو فئات جديدة – وعندما تم وضع جميع البيانات فى العناصر الاساسية لنموذج النظرية التأصيلية Grounded theory paradigm model (الشروط السببية والتدخلية والسياقية؛ والافعال/التفاعلات؛ والعواقب)؛ كانت معايير الحكم على الفئة الأساسية هى: (أ) مركزية الفئة فيما يتعلق بالفئات الأخرى، (ب) تكرار حدوث الفئة فى البيانات، (ج) شمولها وسهولة ارتباطها بالفئات الأخرى، (د) وضوح آثارها على نظرية أكثر عمومية، (هـ) حركتها نحو القوة النظرية حيث تم تحديد تفاصيل الفئة، (و) قدرتها على تحقيق أقصى قدر من التباين من حيث الأبعاد والخصائص والظروف والاستراتيجيات والعواقب. (Strauss 1987:36) كما تم دمج النظرية فى صورة قصة متماسكة؛ فهناك عدة طرق لدمج النظرية؛ ويقترح شتراوس وكوربين (1998) كتابة قصة Story line واستخدام الرسوم البيانية وفرز المفكرات ومراجعتها واستخدام برامج الحاسوب. (Strauss & Corbin, 1998)

الدقة العلمية Scientific rigor

يقصد بالدقة العلمية التحقق من صحة النتائج التى تم التوصل اليها فى هذا البحث. حيث يوصى Creswell (2007)، بأن يستخدم الباحثون الكيفيون اثنين على الأقل من إجراءات التحقق لدراساتهم لتبرير النتائج. (Creswell, 2007)

بناء على ذلك؛ تم أتباع معياريين أساسيين لتحرى الدقة العلمية وتبرير النتائج فى هذا البحث. أولهما، مبدأ الشفافية حيث تم اتباع خطوات واضحة ومحددة منذ بدء البحث وحتى تفسير النتائج؛ وذلك باتباع العديد من الاجراءات وذلك بإجراء استشارات مع المشاركين والزملاء فى التخصص؛ كذلك الحفاظ على مسار دقيق يوضح عملية البحث وتطور الاكواد والفئات والنظرية الناشئة. (Miles and Huberman, 1984) حيث تضمن مسار التحقق من الدقة عمل مسارات سردية لأنشطة البحث بما فى ذلك تصورات قبل بدء العمل الميدانى؛ واثناء العمل الميدانى؛ والمقابلات؛ ونسخ المقابلات؛ وعملية الترميز؛ والأنشطة التحليلية؛ وصولا الى النموذج النظرى الناشئ. كذلك تم تحقيق مسار التدقيق من خلال الاحتفاظ بقائمة كاملة مكونة من 800 كودا من البيانات الحية والتى شكلت أساس عملية التحليل. ثانيهما، مبدأ القابلية للتعبير عن النتائج بمعنى أن الفئات والمفاهيم التى تم التوصل اليها يمكن فهمها، وتعطى معنى، لدى الباحثين الآخرين، وللمشاركين فى البحث أنفسهم. وبناء على ذلك؛ وطبقا لتوصيات Fine، (1992) فقد تم اشراك المشاركين للتأكد من صدق النتائج؛ فبعد الانتهاء من النظرية الناشئة وصياغة نموذج النظرية التأصيلية لظاهرة تمكين المرأة المعيلة اقتصاديا، تم الاستعانة بمجموعة من المشاركين لمراجعة ما تم التوصل إليه من نتائج. كذلك وطبقا لتوصيات Goetz و le Compte، (1982) تم الاستعانة بأثنين من خبراء التحليل فى البحوث الكيفية كمصدر للمراجعة العمياء لفرز الاكواد والفئات والتأكد من الوصول إلى مرحلة التشبع؛ واحتساب جميع البيانات ذات الصلة بالفئة الأساسية؛ والتى تم صياغتها فى شكل نموذج نظرى. وعلى الرغم من ذلك؛ هذا لا يعنى انه لابد من الموافقة على هذه المفاهيم وإنما لابد أن تكون قابلة للفهم.

النتائج البحثية

سوف يتم تقديم نتائج نموذج النظرية التأصيلية للتمكين الاقتصادى للمرأة الريفية المعيلة؛ والذى تم التوصل إليه فى هذا البحث استنادا الى أسلوب (Strauss and Corbin, 1998). وسوف ينتظم عرض النتائج تبعا لهذا الأسلوب فى ثلاثة أقسام؛ حيث يتضمن القسم الأول ما أسفر عنه نتائج الترميز المفتوح من فئات؛ ثم نتائج الترميز المحورى حيث تطوير الفئات وربطها بشكل منتظم من خلال تحديد العلاقة بين الفئات والفئات الفرعية وذلك فى صورة نموذج قائم على تحليل بناء من الظروف السببية والسياقية والتدخلية وعمليات من ردود الأفعال والتفاعلات وكذلك عواقب ذلك البناء وتلك العمليات. يلى ذلك نتائج الترميز الانتقائى؛ حيث تم دمج المفاهيم حول فئة مركزية (الفئة الأساسية)؛ وربطها بشكل منتظم بالفئات الأخرى؛ وذلك لكل عينة من عينات البحث الثلاث.

نتائج عينة التعرض (المستفيدات)

يوضح جدول رقم (1)؛ نتائج الترميز المفتوح للبيانات؛ والتى تم التعبير عنها فى صورة تكرارات ونسب مئوية لعينة التعرض (المستفيدات). حيث تشير نتائج الترميز المفتوح الى العديد من الفئات الناشئة المتنوعة من عملية التحليل؛ حيث وصل عددها إلى 43 فئة. تم تطوير هذه الفئات من خلال العديد من الشفرات والتى تمثل الأفكار المتكررة والتى تم التعبير عنها من خلال مشاركة أو أكثر من عينة مجموعة التعرض؛ والتى تم تحديدها من خلال النصوص ذات الصلة بظاهرة التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة؛ وذلك من خلال البيانات الحية والتى قامت المشاركات بالتعبير عنها خلال المناقشات الجماعية.

نتائج الترميز المفتوح

أشارت النتائج بجدول رقم (1) إلى نتائج الترميز المفتوح؛ حيث ظهور العديد من الفئات والتى تم دمجها من مجموعة

جدول 1.التكرارات والنسب المئوية للأفكار المتكررة لفئات عينة التعرض (المستفيدات)

م	الفئة	الفكرة المتكررة							
		ج1	ج2	ج3	ج4	ج5	ج6	التكرار	%
1	ضعف الموارد الاقتصادية	3	–	2	3	1	–	9	37.5
2	تعدد مجالات تنويع مصادر الدخل	2	2	5	–	2	2	13	54.1
3	صعوبة الحصول على فرص عمل خارج المجتمع المحلى	–	–	–	–	3	–	3	12.5
4	النظرة السلبية للمرأة المعيلة العاملة فى ظل القيم والمعايير الاجتماعية السائدة	–	–	1	1	5	2	9	37.5
5	ضعف الروابط الاسرية	–	–	–	1	3	–	4	16.6
6	النظرة الاجتماعية السلبية للمقترض	–	–	–	–	2	–	2	8.3
7	تحمل عبء تربية الاولاد	1	–	3	3	3	3	13	54.1
8	سيادة النظرة النفعية للحياة	1	1	–	–	2	1	5	20.8
9	المعاناة النفسية للمرأة المعيلة	3	5	2	1	1	3	15	62.5
10	النظرة السلبية للحياة	–	–	1	1	–	–	2	8.3
11	الرشاوي الانتخابية	–	–	–	–	1	1	2	8.3
12	اتاحة التمويل	1	–	2	1	–	–	4	16.6
13	مدي تدفق المعلومات عن القرض	8	2	4	4	4	2	24	100
14	الرقابة والمتابعة أثناء التنفيذ	1	–	–	–	–	–	1	4.1
15	قصور فى الاحتياجات التدريبية	1	–	4	2	1	1	9	37.5
16	الدعم الاسرى	1	2	3	–	3	1	10	41.6
17	مواجهة صغر حجم القرض	1	3	2	1	2	–	9	37.5
18	التضحية	–	–	1	–	3	–	4	16.6
19	الثقة بالنفس	3	5	10	2	2	2	24	100
20	مساعدة الابناء	–	–	–	–	2	2	4	8.3
21	اتخاذ قرار الاختيار للمشروع	4	1	5	–	4	3	17	70.8
22	زواج الاولاد	3	1	–	–	–	–	4	16.6
23	تلبية احتياجات الأبناء	10	2	3	–	1	–	16	66.6
24	الرضا عن الحياة	1	–	8	6	–	1	16	66.6
25	تحسين مستوى الدخل	4	4	2	4	4	2	20	83.3
26	تحسين مستوى المعيشة	–	–	1	4	–	–	5	20.8
27	توفر الخدمات	2	1	3	1	–	–	7	29.1
28	تغيير نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة	–	1	1	4	1	1	8	33.3
29	استمرارية المشروع	–	2	1	1	–	–	4	16.6
30	زيادة انتاج المشروع	–	–	–	2	–	–	2	8.3
31	الرغبة فى الاقتراض وتوسيع المشروع	1	2	1	2	2	–	8	33.3
32	ارتفاع مستوى المعيشة	–	–	5	3	3	2	13	54.1
33	زيادة العبء الاسرى والمادى	–	–	–	3	4	–	7	29.1
34	الحرمان العاطفى	2	1	2	1	2	2	10	41.4
35	ضعف العلاقات الاجتماعية الاولية	2	–	1	2	1	–	6	25
36	زيادة الفجوة بين التوقعات والواقع المعاش	–	–	–	–	2	2	4	16.6
37	ضغط العمل	2	–	3	2	–	1	8	33.3
38	صعوبة الادخار	–	–	1	1	–	–	2	8.3
39	عدم القدرة على تحمل مخاطر السوق	2	1	–	–	1	1	5	20.8
40	مقترحات مستقبلية	2	2	6	2	4	–	16	66.6
41	احترام خصوصية المستفيدات	–	–	1	–	–	–	1	4.1
42	ثبات حال المرأة	2	1	–	2	1	3	9	37.5
43	القدرات الذاتية	1	–	7	5	–	–	13	54.2
	المجموع							367	1519

المصدر: حسبت من البيانات الميدانية لهذا البحث.

ملاحظة: عدد أفراد عينة التعرض = 24 مشاركة مستفيدة. (%) تشير الى نسبة تكرارات الفئات (الافكار المتكررة) لأفراد العينة والتى تعطى معنى واحد وجمعت تحت مبحث واحد. (ج) تشير الى مجموعة.

من الأفكار المتكررة؛ والتى تشبعت بنسب مختلفة من اجمالى مشاركات عينة التعرض. حيث تشعبت فئات مثل الثقة بالنفس؛ وتدفق المعلومات عن القرض، بنسبة مئة فى المئة من اجمالى الأفكار المتكررة لمشاركات عينة التعرض. كما اختلفت نسب تكرارات الفئات على مستوى عينة التعرض؛ حيث تم التعبير عنها من قبل مشاركات عينة التعرض بنسبة تقارب ثلثى العينة. هذه الفئات والناتجة عن العديد من الأفكارالمتكررة تمثلت فى المعاناة النفسية للمرأة المعيلة؛ واتخاذ قرار الاختيار للمشروع؛ وتلبية احتياجات الأولاد؛ والرضا عن الحياة؛ وتحسين مستوى الدخل؛ ومقترحات مستقبلية. كما أشارت نتائج الترميز المفتوح الى ظهور العديد من الفئات والناتجة عن العديد من الأفكار المتكررة والتى تم التعبير عنها من خلال المشاركات لعينة التعرض والتى تم التعبير عنها من خلال ما يقرب من ثلث حجم العينة؛ كضعف الموارد الاقتصادية؛ النظرة السلبية للمرأة المعيلة في ظل القيم والمعايير القائمة؛ وقصور في الاحتياجات التدريبية للمستفيدات؛ ومواجهة صغر حجم القرض؛ تغير نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة؛ والرغبة فى الاقتراض وتوسيع المشروع؛ وضغوط العمل؛ وثبات حال المرأة المعيلة.

فى حين ظهرت فئات تعبر عن أفكار متكررة من قبل مشاركات عينة التعرض والتعبير عنها من خلال ما يقرب من نصف حجم العينة وهى تعدد مجالات تنويع مصادر الدخل؛ تحمل عبئ تربية الأولاد؛ وارتفاع مستوى المعيشة؛ والحرمان العاطفى. كذلك اشارت نتائج الترميز المفتوح بجدول رقم (1)؛ الى ظهور العديد من الفئات والناتجة عن العديد من الأفكار والتى تم تكراراها مرة أو أكثر وذلك بالتعبير عنها بنسبة أقل من ثلث عينة التعرض وهى صعوبة الحصول على فرص عمل خارج المجتمع المحلى؛ ضعف الروابط الأسرية؛ والنظرة الاجتماعية السلبية للمقترض؛ وسيادة النظرة النفعية للحياة؛ والنظرة السلبية للحياة؛ والرشاوى الانتخابية؛ وإتاحة التمويل؛ والرقابة والمتابعة أثناء تنفيذ المشروع؛ والتضحية؛ ومساعدة الأبناء؛ وزواج الأولاد؛ وتحسين مستوى المعيشة؛ وتوفر الخدمات؛ واستمرارية المشروع؛ وزيادة إنتاجية المشروع؛ وزيادة العبئ الأسرى المادى؛ وضع العلاقات الاجتماعية الأولية؛ وزيادة الفجوة بين التوقعات والواقع المعاش؛ وصعوبة الادخار؛ وعدم القدرة على تحمل مخاطر السوق؛ واحترام خصوصية المرأة المعيلة المستفيدة)

يلاحظ من نتائج الترميز المفتوح لعينة التعرض غزارة الفئات الناشئة من النصوص الحية والتى تم التعبير عنها بواسطة عينة التعرض. حيث تم التعبير عن هذه الفئات بنسب متباينة؛ وذلك نظرا لاختلاف الخبرات والتى تعرضت لها كل مشاركة داخل كل مجموعة فرعية من المجموعات النقاشية الست. وبناء على ذلك سوف يتم محاولة تصنيف هذه الفئات الناتجة من عملية الترميز المفتوح فى صورة نموذج النظرية التأصيليةGrounded theory paradigm model (الشروط السببية والتدخلية والسياقية؛ والأفعال والتفاعلات؛ والعواقب)

نتائج الترميز المحورى

بعد تفكيك البيانات ووضعها فى صورة فئات فى مرحلة الترميز المفتوح؛ تم البدئ فى مرحلة الترميز المحورى حيث تم إعادة تجميع هذه الفئات وربطها معا وتحديد العلاقات فيما بينها من حيث البناء والعملية والعواقب كالتالى:

الظروف السببية والسياقية والتدخلية (السياق الظرفى للبناء)

الظروف السببية مجموعة من الشروط السببية ذات علاقة بالمرأة الريفية المعيلة ومحاولة تمكينها اقتصاديا؛ حيث المرأة الريفية المعيلة تعيش فى ظروف تتسم بضعف الروابط الأسرية؛ وضعف الموارد الاقتصادية؛ كذلك سيادة النظرة النفعية للحياة.

الظواهر الناتجة عن الظروف السببية نتج عن هذه الظروف السببية ظاهرتان أساسيتان: ظاهرة المعاناة النفسية للمرأة المعيلة؛ وظاهرة النظرة السلبية للحياة.

الظروف التدخلية فى ظل الظروف السببية؛ كانت هناك الظروف التدخلية والتى كانت ظروفا عامة ساعدت فى التخفيف والتأثير فى خيارات واستراتيجيات المشاركات من أجل التغلب على المعاناة النفسية والنظرة السلبية للحياة ومنها التضحية؛ والثقة بالنفس؛ والدعم الأسرى.

الظروف السياقية نتج عن كل الظروف السببية والتدخلية تطوير استراتيجيات للتعامل مع هاتين الظاهرتين الأساسيتين وهما ظاهرة المعاناة النفسية؛ والنظرة السلبية للحياة. هذه الاستراتيجيات الأفعال/التفاعلات تأثرت بظروف سياقية والتى منها صعوبة الحصول على فرص عمل خارج المجتمع المحلى؛ والنظرة السلبية للمرأة المعيلة فى ظل القيم والمعايير الاجتماعية السائدة؛ بالإضافة الى النظرة الاجتماعية السلبية للمقترض؛ مع اتاحة التمويل؛ وتدفق المعلومات عن القرض؛ ووجود الرقابة والمتابعة أثناء تنفيذ المشروع؛ ووجود قصور فى الاحتياجات التدريبية للمرأة المعيلة المستفيدة.

استراتيجيات الأفعال/التفاعلات تجاه القضايا والمشكلات والمواقف (العملية)

وعلى الرغم من السياق الظرفى للظروف السببية والتدخلية والسياقية والتى تحيط بهاتين الظاهرتين (ظاهرة المعاناة النفسية؛ والنظرة السلبية للحياة) حاولت المرأة المعيلة فى وضع استراتيجيات تجاه هذه الظواهر السلبية باعتبارها مشكلات ومواقف واجهتها؛ حيث قامت بالعديد من المحاولات لتعدد مصادر الدخل؛ وكذلك اتخذت قرار الاختيار للمشروع؛ ومواجهة صغر حجم القرض؛ بالإضافة الى محاولة الاستفادة من الرشاوى الانتخابية.

العواقب

التعرض للعديد من الظروف السببية والسياقية والتدخلية؛ ومحاولة تبنى عدة استراتيجيات من أجل التغلب على ظواهر مثل المعاناة النفسية؛ والنظرة السلبية للحياة. ترتب على هذه الظروف وتلك الاستراتيجيات مجموعة من العواقب؛ تمثل تغييرا اجتماعيا إيجابيا فى حياتهن هذا التغيير الاجتماعى اتخذ عدة مستويات؛ المستوى الأول وهو مستوى المرأة المعيلة وأسرتها حيث برزت أهم ملامح هذا التغيير الايجابى فى زواج الأولاد؛ وتلبية احتياجات الأبناء؛ وعلى مستوى المجتمع؛ حيث تغيرت نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة؛ وتوفر الخدمات؛ والرضا عن الحياة وتحسن مستوى المعيشة. أما عن العواقب والتى أحدثت تغييرا إيجابيا يعود الى المشروع فكانت ملامحها تحسن مستوى الدخل؛ والرغبة فى استمرارية المشروع؛ والرغبة فى الاقتراض لتوسعة المشروع.

كذلك أشارت النتائج الى وجود مجموعة من العواقب؛ والتى تمثل تغييرا اجتماعيا سلبيا فى حياتهن؛ هذا التغيير الاجتماعى السلبى اتخذ أيضا عدة مستويات؛ المستوى الأول هو مستوى المرأة المعيلة وأسرتها؛ حيث الحرمان العاطفى؛ وزيادة الفجوة بين توقعات المرأة المعيلة والواقع المعاش؛ وضغوط العمل؛ وصعوبة الادخار؛ بالإضافة الى زيادة العبئ الأسرى المادى.

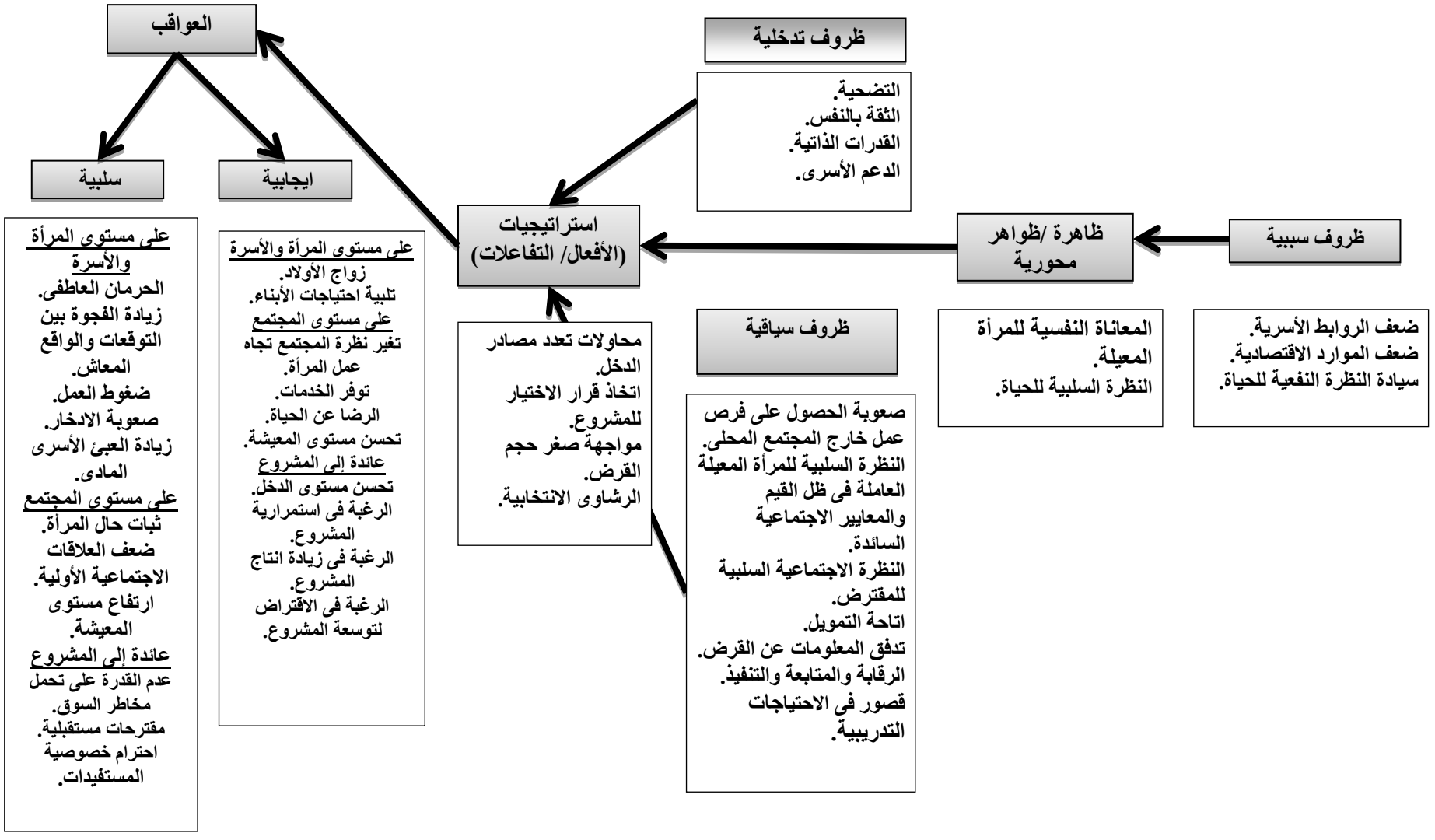

شكل 1. نموذج الترميز المحورى لعينة التعرض (المستفيدات)

وعلى مستوى المجتمع؛ فأشارت المشاركات الى ثبات حال المرأة؛ وضعف العلاقات الاجتماعية الأولية؛ وارتفاع مستوى المعيشة. أما عن العواقب والتى أحدث تغييرا سلبيا يعود الى المشروع؛ فقد أشارت المشاركات الى عدم القدرة على تحمل مخاطر السوق؛ بالإضافة الى مقترحات مستقبلية؛ واحترام خصوصية المستفيدات.

نتائج الترميز الانتقائى

بناءً على الأساس الذى تم إنشاؤه أثناء الترميز المفتوح والترميز المحورى، تم الانتقال بعد ذلك إلى الترميز الانتقائى. فمن خلال الترميز الانتقائى تظهر النظرية المركزية. فالترميز الانتقائى هو "عملية دمج الفئات وتنقيحها" فى نظرية تشرح الظاهرة قيد الدراسة (Strauss & Corbin, 1998, p.143). تتمثل الخطوة الأولى فى الترميز الانتقائى فى تحديد فئة أساسية تمثل الموضوع الرئيسى للبحث والتى تعكس جميع البيانات. حيث تشرح الفئة الأساسية "ما يدور حوله هذا البحث، وما هى القضايا أو المشكلات البارزة للمشاركين" (Strauss & Corbin, 1998, p.146)وبناء على ما سبق؛ فقد تقرر أن الفئة الأساسية طبقا للمعايير السابقة يمكن تسميتها بفئة " كفاح المرأة المعيلة من أجل الأولاد". على الرغم من أن حياتها كامرأة معيلة تحتاج الى التمكين حيث تمحورت حياتها منذ تغيرت مكانتها الاجتماعية وأدوارها الأسرية الى معاناة نفسية ونظرة سلبية للحياة فى ظل ظروف اقتصادية تتسم بضعف الموارد الاقتصادية بالإضافة الى العديد من الظروف التى يتسم بها البناء الاجتماعى والذى تنتمى اليه من ضعف الروابط الاسرية؛ وسيادة النظرة النفعية للحياة. وعلى الرغم من توفر بعض الظروف التدخلية التى ساعدتها على الكفاح من أجل الأولاد هذه الظروف قد تعود الى المرأة المعيلة نفسها من خلال التضحية والثقة بالنفس ومجموعة من القدرات الذاتية كالقدرة على إدارة الموارد والتحكم فيها وبصفة خاصة مورد الوقت والقدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر والصدمات؛ أو من خلال الدعم الأسرى من قبل أفراد اسرتها. ترتب على التفاعل بين هذه الظروف السببية والتدخلية ظروفا سياقية زادت من معاناتها النفسية ونظرتها السلبية للحياة؛ هذه الظروف السياقية تمثلت فى صعوبة الحصول على فرص عمل خارج المجتمع المحلى؛ والنظرة السلبية للمرأة المعيلة فى ظل القيم والمعايير الاجتماعية السائدة؛ وعلى الرغم من اتاحة التمويل وتدفق المعلومات عن القرض كذلك توفر الرقابة والمتابعة والتنفيذ فى حالة الحصول على القرض (المشروع) لكن اقرت المشاركات بقصور فى الاحتياجات التدريبية. وفى ظل هذه الظروف السياقية المحددة لكفاحها من أجل الأولاد؛ كانت هناك ردود أفعال وتفاعلات عديدة للتغلب على تلك الظروف؛ حيث حاولت أن تعدد من مصادر الدخل؛ فاتخذت قرار الاختيار للمشروع؛ بالإضافة الى قدرتها على التغلب على صغر حجم القرض؛ كما لجات فى مواسم الانتخابات الى الاستفادة من الرشاوى الانتخابية؛ حيث يتم استغلال الظروف الصعبة للمرأة المعيلة وتقديم الرشاوى لشراء الأصوات والتى تعد مهنة مؤقته لهؤلاء المعيلات كفقراء دائمين. فى ظل هذه الظروف وردود الأفعال والتفاعلات تجاه الاعالة والكفاح من أجل الأولاد عبرت المرِأة المعيلة عن تقديرها للتغييرات الاجتماعية والتى حدثت لها سواء على مستواها الشخصى وأسرتها أو على مستوى المجتمع العام الذى تنتمى اليه؛ سواء كانت تقديرات إيجابية أو سلبية؛ بالإضافة الى تقديرها للتأثيرات التى قد تعود إلى كونها مستفيدة من القرض (المشروع). حيث تلخص تقديرها للتغييرات الاجتماعية لكفاحها من أجل الأولاد فى نجاحها فى تلبية احتياجات أبنائها؛ وزواج أولادها. وعلى الرغم من هذه التقديرات الاجتماعية لتأثير هذا الكفاح فإن الحرمان العاطفى وزيادة العبئ الأسرى المادى وزيادة الفجوة بين توقعاتها والواقع المعاش بالإضافة الى ضغوط العمل وصعوبة الادخار كانت أهم التقديرات السلبية لتأثير كفاحها من أجل أولادها.

كما تمثل تقدير التأثير الاجتماعى على مستوى مجتمعها فى تغيير ايجابى لنظرة المجتمع تجاه عمل المرأة؛ وتوفر

الخدمات والرضا عن الحياة وتحسن مستوى المعيشة؛ وعلى الرغم من ذلك كانت هناك تقديرات اجتماعية سلبية على مستوى المجتمع أيضا؛ كارتفاع مستوى المعيشة وضعف العلاقات الاجتماعية الأولية وثبات حال المرأة.

على الرغم من ذلك؛ كان تقدير المرأة المعيلة للتأثيرات التى قد تعود الى كونها مستفيدة من القرض (المشروع) من خلال كفاحها من أجل الأولاد أحيانا إيجابية حيث عبرت عن ذلك من خلال تحسن مستوى الدخل؛ والرغبة فى الاستمرار بالمشروع؛ وزيادة الإنتاج؛ والتوسعة. الا أن تقديرها السلبى لكفاحها من أجل الأولاد والذى يعود الى المشروع تمثل فى عدم قدرتها على تحمل مخاطر السوق. كذلك اقترحت زيادة حجم القرض؛ وإقامة مشروع داخل القرية لتوفير فرصة عمل للمرأة داخل مجتمعها المحلى ليكون مصدر ثابت للدخل بالإضافة الى قربها من أطفالها؛ بالإضافة الى ذلك تقترح المشاركات احترام خصوصية المرأة المستفيدة من القرض وذلك باعتبارها مستفيدة لها الحق فى المحافظة على سرية الخدمة من قبل مقدمى الخدمة بالبرنامج؛ وذلك خشية تعرضها للوم من قبل أفراد عائلتها وجيرانها وأعضاء مجتمعها المحلى حيث النظرة الاجتماعية السلبية للمقترض.

نتائج عينة المقارنة (غير المستفيدات)

يوضح جدول رقم (2)؛ نتائج الترميز المفتوح للبيانات؛ والتى تم التعبير عنها فى صورة تكرارات ونسب مئوية لعينة المقارنة (غير المستفيدات). حيث تشير نتائج الترميز المفتوح الى العديد من الفئات الناشئة المتنوعة من عملية التحليل؛ حيث وصل عددها إلى 45 فئة. تم تطوير هذه الفئات من خلال العديد من الشفرات والتى تمثل الأفكار المتكررة والتى تم التعبير عنها من خلال مشاركة أو أكثر من عينة مجموعة التعرض؛ والتى تم تحديدها من خلال النصوص ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة؛ وذلك من خلال البيانات الحية والتى قامت المشاركات بالتعبير عنها خلال المناقشات الجماعية.

نتائج الترميز المفتوح

أشارت نتائج الترميز المفتوح بجدول رقم (2)؛ إلى ظهور العديد من الفئات والتى تم دمجها من مجموعة من الأفكار المتكررة؛ والتى تشبعت بنسب مختلفة من اجمالى مشاركات عينة المقارنة. حيث تشبعت فئات مثل ارتفاع مستوى المعيشة بنسبة أكبر من ثلثى حجم عينة التعرض؛ كما تم التعبير عن فئة تدفق المعلومات والتى تم التعبير عنها كأفكار متكررة من قبل مشاركات عينة المقارنة والتعبير عنها من خلال ما يقرب من نصف حجم العينة.

جدول2. التكرارات والنسب المئوية للأفكار المتكررة لفئات عينة المقارنة (غير المستفيدات)

م	الفئة	الفكرة المتكررة								
		ج1	ج2	ج3	ج4	ج5	ج6	التكرار	%
1	محدودية الدخل	3	3	–	1	1	1	9	37.5
2	الانشغال بالتنشئة الاجتماعية للأولاد (سبب في عدم القدرة للخروج الى العمل)	1	–	–	1	–	–	2	8.3
3	تعدد محاولات تنويع مصادر الدخل	–	–	–	3	1	2	6	25
4	ضعف الاصول (الممتلكات من أرض زراعية أو حيوانات)	–	–	–	–	4	–	4	16.6
5	تدنى الوضع الاقتصادى بالمجتمع المحلى	2	–	–	–	–	–	2	8.3
6	ندرة فرص العمل بالمجتمع المحلى	2	3	–	–	1	–	6	25
7	النظرة السلبية للمرأة المعيلة	1	–	1	–	1	–	3	12.5
8	نقص فى الخدمات بالمجتمع المحلى	1	1	–	1	1	4	8	33.3
9	سيادة النظرة النفعية للحياة	–	–	2	–	–	1	3	12.5
10	اهمال الحكومة للمرأة المعيلة	–	–	–	–	–	1	1	4.1
11	ادراك وتقدير أهمية الرجل فى حياة المرأة	–	–	–	1	1	1	3	12.5
12	النظرة السلبية للحياة	1	–	1	–	1	–	3	12.5
13	معاناة المرأة المعيلة	2	–	2	–	1	–	5	20.8

م	الفئة	الفكرة المتكررة							
		ج1	ج2	ج3	ج4	ج5	ج6	التكرار	%
14	المشاكل الصحية للمرأة المعيلة	1	–	–	1	1	–	3	12.5
15	نقص الاحتياجات التدريبية	–	–	–	–	1	1	2	8.3
16	الذاتية فى اختيار مستحقى القرض	–	–	1	–	1	–	2	8.3
17	تدفق المعلومات عن القرض	4	2	–	–	3	1	10	41.6
18	توفر الدعم الاجتماعي المادي غير الرسمي للمرأة المعيلة بالمجتمع المحلى	–	1	–	–	1	–	2	8.3
19	توفر الجهود التنموية بالمشاركة غير الرسمية بالمجتمع المحلى (الخدمات)	1	2	–	–	–	–	3	12.5
20	الدعم الاسرى	–	1	–	–	1	–	2	8.3
21	التأثيرات السلبية لفيروس كورونا 19	–	–	–	1	–	–	1	4.1
22	عدم استيفاء شروط الحصول على قرض	–	1	–	–	–	1	2	8.3
23	فرص العمل المتاحة بالمجتمع المحلى لا تتلائم مع المرأة	1	–	–	–	–	–	1	4.1
24	الاستعداد للتضحية من أجل الابناء	1	2	–	–	–	–	3	12.5
25	امتلاك المرأة المعيلة المقبولية الاجتماعية سبب في نجاح تعاملها مع الاخرين	–	–	–	1	–	–	1	4.1
26	الثقة بالنفس	1	3	3	–	1	–	8	33.3
27	رفض مبدأ الاقتراض (حرام دينيا؛ قسط كبير؛ فائدة مرتفعة)	2	–	–	–	–	3	5	20.8
28	الاستعداد الى الاقتراض واقامة مشروع مدر للدخل	3	–	5	–	–	1	9	37.5
29	تغير نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة	3	–	–	–	–	–	3	12.5
30	القدرة على إدارة الموارد	1	1	2	1	–	1	6	25
31	توفر الخدمات والرضا عنها	2	2	2	2	–	–	8	33.3
32	المساواة بين الجنسين بالمجتمع المحلى	–	–	1	–	–	–	1	4.1
33	ارتفاع مستوى المعيشة	3	1	4	3	4	6	21	87.5
34	انخفاض مستوى التضامن الاجتماعى	2	1	–	–	1	1	5	20.8
35	الفقر/الحرمان	1	–	–	1	–	–	2	8.3
36	النظرة السلبية للمستقبل	–	1	–	–	–	–	1	4.1
37	تغير المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة (من معالة الى معيلة أدى الى عدم الرضا عن الحياة)	–	–	1	–	1	–	2	8.3
38	عدم القدرة على تلبية احتياجات الأبناء	2	–	1	2	4	–	9	37.5
39	زيادة الأعباء الاسرية	–	–	1	–	–	–	1	4.1
40	عدم القدرة المادية على تعليم الاولاد	–	1	–	–	–	–	1	4.1
41	ظاهرة هروب المرأة المعيلة من المنزل	–	–	1	–	–	–	1	4.1
42	زيادة ضغوط الحياة	1	–	–	–	–	–	1	4.1
43	زيادة ضغوط العمل	1	–	–	–	–	–	1	4.1
44	ارتفاع نسب البطالة للرجل والمرأة بالمجتمع المحلى	2	2	–	–	–	–	4	16.6
45	ضعف العلاقات الاجتماعية الاولية	–	3	–	–	–	1	4	16.6
	المجموع							180	748.5

المصدر: حسبت من البيانات الميدانية لهذا البحث. ملاحظة: عدد أفراد عينة المقارنة = 24 مشاركة غير مستفيدة. (%) تشير الى نسبة تكرارات الفئات (الافكار المتكررة) لأفراد العينة والتى تعطى معنى واحد وجمعت تحت موضوع واحد. (ج) تشير الى مجموعة.

كذلك تشبعت فئات بنسب تقارب ثلث حجم عينة المقارنة كمحدودية الدخل؛ والثقة بالنفس؛ الاستعداد للاقتراض وإقامة مشروع مدر للدخل؛ نقص فى الخدمات بالمجتمع المحلى؛ وتوفر الخدمات والرضا عنها؛ وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأبناء.

كما اشارت نتائج الترميز المفتوح بجدول رقم (2)؛ الى ظهور العديد من الفئات والناتجة عن العديد من الأفكار والتى تم تكرارها مرة أو أكثر وذلك بالتعبير عنها بنسبة تعادل ما يقرب من ربع المشاركات وهى تعدد محاولات تنويع مصادر الدخل؛ وندرة فرص العمل بالمجتمع المحلى؛ ومعاناة المرأة

المعيلة؛ ورفض مبدا الاقتراض؛ والقدرة على إدارة الموارد؛ وانخفاض مستوى التضامن الاجتماعى.

بينما ظهرت فئات تم التعبير عنها بنسب أقل من ربع المشاركات وتزيد عن العشر وهى ضعف الأصول؛ والنظرة السلبية للمرأة المعيلة؛ وسيادة النظرة النفعية للحياة؛ وادراك وتقدير أهمية الرجل فى حياة المرأة؛ والنظرة السلبية للحياة؛ المشاكل الصحية للمرأة المعيلة؛ وتوفر الجهود التنموية غير الرسمية بالمجتمع المحلى؛ والاستعداد للتضحية من أجل الأبناء؛ وتغير نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة؛ وارتفاع نسبة البطالة ارتفاع نسبة البطالة بالمجتمع المحلى لكلا الجنسين؛ ضعف العلاقات الاجتماعية الأولية.

كما أشارت نتائج الترميز المفتوح الى ظهور العديد من الفئات والناتجة عن العديد من الأفكار المتكررة والتى تم التعبير عنها من خلال المشاركات لعينة المقارنة والتى تم التعبير عنها بنسبة أقل من عشر المشاركات الانشغال بالتنشئة الاجتماعية للأولاد؛ وتدنى الوضع الاقتصادى بالمجتمع المحلى؛ ونقص الاحتياجات التدريبية؛ والذاتية فى اختيار مستحقى القرض؛ والدعم الأسرى؛ وتوفر الدعم الاجتماعى المادى غير الرسمى بالمجتمع المحلى؛ والدعم الأسرى؛ وعدم استيفاء شروط الحصول على قرض؛ الفقر/الحرمان.

كما أشارت النتائج أيضا الى ظهور فئات تكررت مرة واحدة على مستوى مشاركات مجموعة المقارنة وهى اهمال الحكومة للمرأة المعيلة؛ والتأثيرات السلبية لفيروس كورونا 19؛ وفرص العمل المتاحة بالمجتمع المحلى لا تتلائم مع المرأة؛ والمقبولية الاجتماعية؛ والمساواة بين الجنسين بالمجتمع المحلى؛ والنظرة التشاؤمية للمستقبل؛ وزيادة الأعباء الأسرية؛ وعدم القدرة المادية على تعليم الأولاد؛ والهروب من المنزل؛ وزيادة ضغوط الحياة؛ وزيادة ضغوط العمل.

يلاحظ من نتائج الترميز المفتوح لعينة التعرض غزارة الفئات الناشئة من النصوص الحية والتى تم التعبير عنها بواسطة مشاركات عينة التعرض. حيث تم التعبير عن هذه الفئات بنسب متباينة؛ وذلك نظرا لاختلاف الخبرات والتى تعرضت لها كل مشاركة داخل كل مجموعة فرعية من المجموعات النقاشية الست. وبناء على ذلك سوف يتم محاولة تصنيف هذه الفئات الناتجة من عملية الترميز المفتوح فى صورة نموذج النظرية التأصيلية Grounded theory paradigm model (الشروط السببية والتدخلية والسياقية؛ والأفعال والتفاعلات؛ والعواقب).

نتائج الترميز المحورى

بعد تفكيك البيانات ووضعها فى صورة فئات فى مرحلة الترميز المفتوح؛ تم البدئ فى مرحلة الترميز المحورى حيث تم إعادة تجميع هذه الفئات وربطها معا وتحديد العلاقات فيما بينها من حيث البناء والعملية والعواقب كالتالى:

الظروف السببية والسياقية والتدخلية (السياق الظرفى للبناء)

الظروف السببية التى تسببت فى أن المرأة المعيلة تعيش فى ظروف تتسم بتدنى الوضع الاقتصادى بالمجتمع المحلى؛ ومحدودية الدخل؛ وضعف الأصول؛ واهمال الحكومة للمرأة المعيلة.

الظواهر الناتجة عن الظروف السببية ترتب على الظروف السببية السابقة ظهور أربع ظواهر أساسية تمثلت فى معاناة المرأة المعيلة؛ والمشاكل الصحية للمرأة المعيلة؛ والنظرة السلبية للمرأة المعيلة؛ والنظرة السلبية للحياة.

الظروف التدخلية فى ظل الظروف السببية؛ كانت هناك الظروف التدخلية والتى كانت ظروفا عامة ساعدت فى التخفيف والتأثير فى خيارات واستراتيجيات المشاركات غير المستفيدات فى التغلب على ظواهر المعاناة؛ والمشاكل الصحية؛ والنظرة السلبية للمرأة المعيلة والتى تمثلت فى الاستعداد للتضحية؛ والثقة بالنفس؛ والدعم الأسرى؛ والمقبولية الاجتماعية؛ والدعم الاجتماعى المادى غير الرسمى؛ وتوفر الجهود التنموية غير الرسمية بالمجتمع المحلى.

الظروف السياقية نتج عن كل من الظروف السببية والتدخلية تطوير استراتيجيات للتعامل مع هاتين الظاهرتين الأساسيتين وهما ظاهرة المعاناة النفسية؛ والنظرة السلبية للحياة. هذه الاستراتيجيات الأفعال/التفاعلات تأثرت بظروف سياقية والتى تضمنت ادراك وتقدير أهمية الرجل فى حياة المرأة؛ وندرة فرص العمل بالمجتمع المحلى؛ فرص العمل المتاحة لا تتناسب مع المرأة؛ التأثير السلبى لفيروس كورونا 19؛ وتدفق المعلومات عن القرض؛ الذاتية فى اختيار مستحقى القرض؛ ونقص الاحتياجات التدريبية؛ وعدم استيفاء شروط الحصول على قرض.

استراتيجيات الأفعال/التفاعلات تجاه القضايا والمشكلات والمواقف (العملية)

على الرغم من السياق الظرفى للظروف السببية والتدخلية والسياقية والتى تحيط بهاتين الظاهرتين (ظاهرة معاناة المرأة المعيلة؛ والمشاكل الصحية للمرأة المعيلة؛ والنظرة السلبية للمرأة المعيلة) حاولت المرأة المعيلة وضع استراتيجيات تجاه هذه الظواهر السلبية باعتبارها مشكلات ومواقف سوف تواجهها منذ أن أصبحت معيلة؛ حيث قامت بالعديد من المحاولات لتعدد مصادر الدخل؛ والانشغال بالتنشئة الاجتماعية للأولاد وعدم القدرة على العمل؛ ورفض مبدأ الاقتراض؛ والاستعداد للاقتراض وإقامة مشروع مدر للدخل.

العواقب

التعرض للعديد من الظروف السببية والسياقية والتدخلية؛ ومحاولة تبنى عدة استراتيجيات من أجل التغلب على ظواهر مثل معاناة المرأة المعيلة؛ والمشاكل الصحية للمرأة المعيلة؛ النظرة السلبية للمرأة المعيلة. ترتب على هذه الظروف وتلك الاستراتيجيات مجموعة من العواقب؛ تمثل تغييرا اجتماعيا إيجابيا فى حياتهن هذا التغيير الاجتماعى اتخذ مستويين؛ المستوى الأول وهو مستوى المرأة المعيلة وأسرتها حيث برزت أهم ملامح هذا التغيير الايجابى فى القدرة الذاتية على إدارة الموارد؛ والمستوى الثانى مستوى المجتمع؛ حيث تغير نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتوفر الخدمات والرضا عنها.

كذلك أشارت النتائج الى وجود مجموعة من العواقب؛ والتى تمثل تغييرا اجتماعيا سلبيا فى حياتهن؛ هذا التغيير الاجتماعى السلبى اتخذ أيضا مستويين؛ المستوى الأول هو مستوى المرأة المعيلة وأسرتها؛ حيث ظاهرة الهروب من المنزل؛ وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأبناء؛ عدم القدرة المادية على تعليم الأولاد؛ وزيادة الأعباء الأسرية؛ وزيادة ضغوط الحياة؛ وزيادة ضغوط العمل. والمستوى الثانى على مستوى المجتمع؛ حيث أشارت المشاركات الى تغير المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة؛ وضعف العلاقات الأولية؛ وانخفاض مستوى التضامن الاجتماعى؛ والفقر/الحرمان؛ وارتفاع نسبة البطالة بالمجتمع المحلى لكلا الجنسين؛ ونقص فى الخدمات؛ والنظرة التشاؤمية للمستقبل.

نتائج الترميز الانتقائى

بناءً على الأساس الذى تم إنشاؤه أثناء الترميز المفتوح والترميز المحورى، تم الانتقال بعد ذلك إلى الترميز الانتقائى. فمن خلال الترميز الانتقائى تظهر النظرية المركزية. فالترميز الانتقائى هو "عملية دمج الفئات وتنقيحها" فى نظرية تشرح الظاهرة قيد الدراسة (Strauss & Corbin, 1998, p.143). تتمثل الخطوة الأولى فى الترميز الانتقائى فى تحديد فئة أساسية تمثل الموضوع الرئيسى للبحث والتى تعكس جميع البيانات. حيث تشرح الفئة الأساسية "ما يدور حوله هذا البحث، وما هى القضايا أو المشكلات البارزة للمشاركين" (Strauss & Corbin, 1998, p.147).

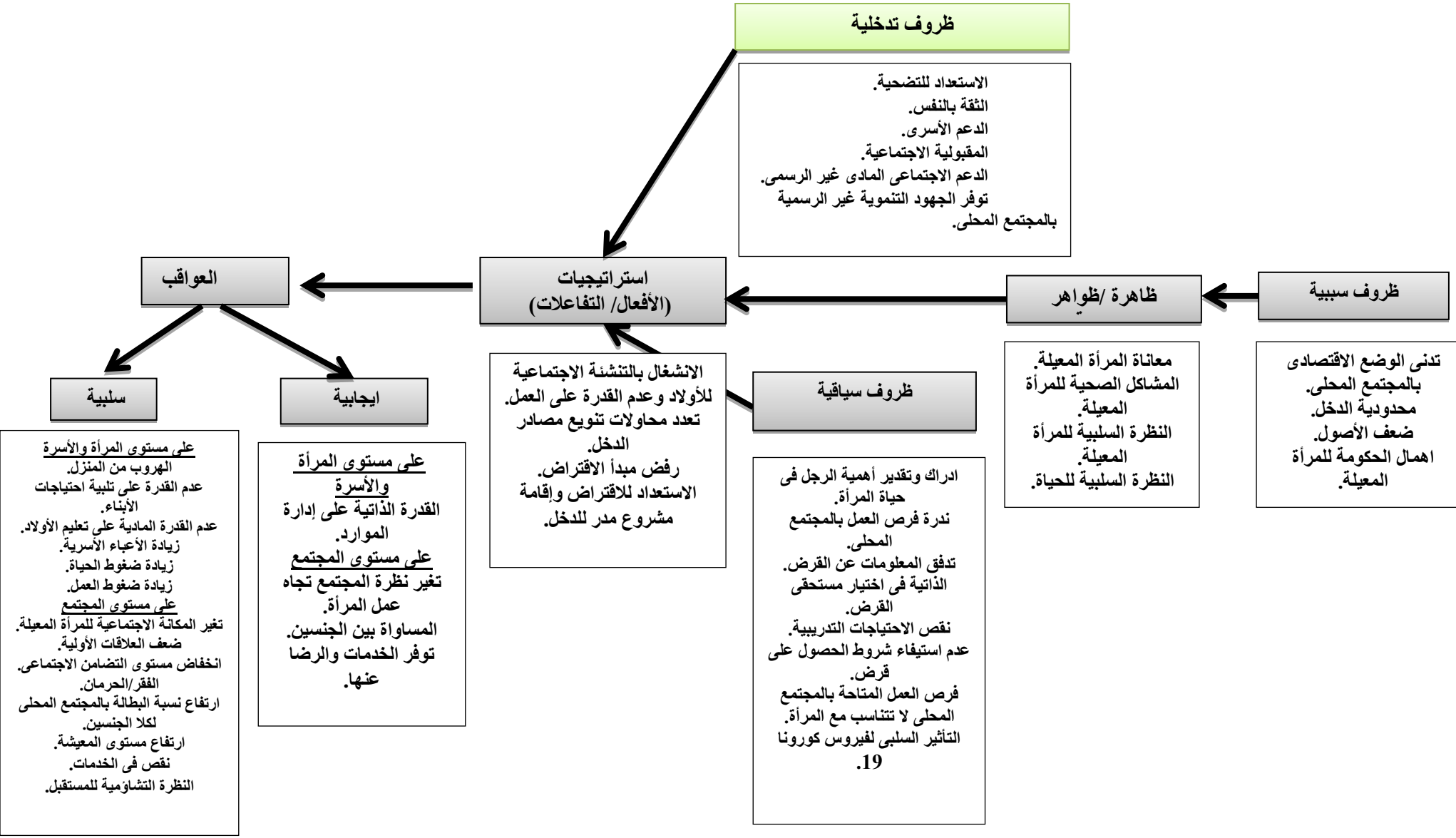

شكل 2. نموذج الترميز المحورى لعينة المقارنة (غير المستفيدات)

وانطلاقا من عملية الأفعال/التفاعلات؛ والتى تعد رد فعل للسياق البنائى (الشروط السببية والتدخلية والسياقية)؛ وكذلك الفئات التى تعد عواقب لهذا البناء وتلك العملية والتى تم تحديدها أثناء مرحلة الترميز المحورى شكل رقم (2)؛ وبناء على المعايير الستة التى حددها كلا من ستراوش وكوربن والخاصة بتحديد الفئة الأساسية وهى: (أ) مركزية الفئة فيما يتعلق بالفئات الأخرى، (ب) تكرار حدوث الفئة فى البيانات، (ج) شمولها وسهولة ارتباطها بالفئات الأخرى، (د) وضوح آثارها على نظرية أكثر عمومية، (هـ) حركتها نحو القوة النظرية حيث تم تحديد تفاصيل الفئة، (و) قدرتها على تحقيق أقصى قدر من التباين من حيث الأبعاد والخصائص والظروف والاستراتيجيات والعواقب؛ بمعنى أن المفهوم (الفئة الأساسية) قادر على شرح الاختلاف وكذلك النقطة الرئيسية التي تشير إليها البيانات؛ أى عندما تتباين الظروف، يظل التفسير قائما؛ على الرغم من أن الطريقة التى يتم التعبير بها عن الظاهرة قد تبدو مختلفة إلى حد ما. كذلك ومع شرح الحالات المتناقضة أو البديلة من حيث تلك الفئة المركزية. (Strauss, 1987, p.147). كما تم دمج النظرية الناشئة فى صورة قصة متماسكة.

فقد تقرر أن الفئة الأساسية طبقا للمعايير السابقة يمكن تسميتها " قدرة المرأة المعيلة على الصمود لمواجهة التهميش والضغوطات". على الرغم من أن حياتها كامرأة معيلة تحتاج الى التمكين حيث تمحورت حياتها منذ تغير مكانتها الاجتماعية وأدوارها الأسرية الى معاناة نفسية وتعرضها للعديد من المشاكل الصحية؛ بالإضافة الى النظرة السلبية للمرأة المعيلة من قبل المجتمع المحيط. هذه الظواهر قد ساعد على ظهور العديد من الظروف السببية الاقتصادية كتدنى الوضع الاقتصادى بالمجتمع المحلى؛ ومحدودية الدخل؛ وضعف الأصول التى تمتلكها المرأة المعيلة كحيازة الحيوانات الزراعية أو الأرض الزراعية؛ بالإضافة الى اهمال الحكومة للمرأة المعيلة.

وعلى الرغم من توفر بعض الظروف التى ساعدت على قدرتها على الصمود فى ظل التهميش والضغوطات؛ هذه الظروف قد تعود الى المرأة المعيلة نفسها من خلال الاستعداد للتضحية والثقة بالنفس والمقبولية الاجتماعية كأحد سمات الشخصية؛ وقد تعود الى أسرتها متمثلة فى الدعم الأسرى لها؛ بالإضافة الى مجموعة من الظروف التدخلية والتى تعود الى المجتمع المحلى المحيط من خلال الدعم الاجتماعى غير الرسمى وتوفر جهود تنموية غير رسمية. وفى ظل الظروف السببية والتدخلية تقاطع معهما ظروف سياقية أخرى ترتب عليها العديد من الاستراتيجيات وردود الأفعال؛ هذه الظروف السياقية تمثلت فى ادراك وتقدير المرأة المعيلة لدور الرجل فى حياة المرأة؛ والذى أثر سلبا على قدرتها كامرأة على الصمود في ظل التهميش والضغوطات؛ بالإضافة الى ندرة فرص العمل بالمجتمع المحلى الذى تنتمى اليه؛ وحتى وان توفرت فرص العمل بالمجتمع المحلى؛ ففرص العمل المتوفرة لا تتناسب مع المرأة المعيلة؛ بالإضافة الى هذه السياقات والتى ترتب عليها ردود أفعال؛ فهناك أيضا التأثير السلبى لفيروس كورونا 19 والذى زاد من حدة التهميش والضغوطات وضعف القدرة على الصمود لدى المرأة المعيلة. وعلى الرغم من تدفق المعلومات عن الحصول على قرض ضمن برنامج التمكين الاقتصادى والمتاح بالمجتمع المحلى؛ إلا أن عدم استيفاء شروط الحصول على القرض كان سببا لعدم حصولها عليه؛ بالإضافة الى ادراكها كإمراه معيلة بنقص فى احتياجاتها التدريبية لاتخاذ مثل هذا القرار وهو الحصول على قرض حتى وان تم استيفاء شروط الحصول على هذا القرض. فى ظل هذه الظروف المحددة لقدرتها كامرأة معيلة على الصمود فى ظل التهميش والضغوطات؛ كانت هناك ردود أفعال وتفاعلات عديدة للتغلب على تلك المشكلات والتى أفرزتها السياقات الظرفية؛ حيث حاولت أن تعدد من مصادر الدخل؛ لكن الانشغال بالتنشئة الاجتماعية للأولاد أدى الى عدم قدرتها على العمل؛ بالإضافة الى رفض مبدأ الاقتراض نتيجة لاقتناع بعضهن

بعدم صحته من الناحية الدينية وللعديد من الأسباب الأخرى كالخوف من التعثر فى السداد.

فى ظل هذه الظروف وردود الأفعال والتفاعلات تجاه الاعالة والقدرة على الصمود فى ظل التهميش والضغوطات؛ عبرت المرأة المعيلة عن تقديرها للتغييرات الاجتماعية والتى حدثت لها سواء على مستواها الشخصى وأسرتها أو على مستوى المجتمع العام الذى تنتمى اليه؛ سواء كانت تقديرات إيجابية أو سلبية. حيث تلخص تقديرها للتغييرات الاجتماعية لقدرتها على الصمود فى ظل التهميش والضغوطات فى قدرتها الذاتية على إدارة موارد أسرتها؛ وعلى الرغم من هذه التقديرات الاجتماعية لتأثير هذه القدرة على الصمود فان ظهور ظاهرة الهروب من المنزل لبعض المعيلات كانت احدى الظواهر والتى تشير الى تغييرا سلبيا فى حياة المرأة المعيلة؛ بالإضافة الى التقديرات السلبية الأخرى كعدم القدرة على تلبية احتياجات الأبناء الذكور؛ بالإضافة إلى عدم القدرة المادية على تعليم الأولاد؛ وزيادة الأعباء الأسرية؛ وزيادة ضغوط الحياة والعمل كانت أهم التقديرات ذات التأثير السلبى على قدرتها على الصمود فى ظل التهميش والضغوطات. كما تمثل تقدير التأثير الاجتماعى على مستوى مجتمعها فى تغيير ايجابى لنظرة المجتمع تجاه عمل المرأة؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتوفر الخدمات والرضا عنها. وعلى الرغم من ذلك كانت هناك تقديرات اجتماعية سلبية على مستوى المجتمع أيضا؛ كتغير المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة من معالة إلى معيلة؛ والذى ترتب عليه النظرة السلبية للحياة؛ بالإضافة إلى ضعف العلاقات الأولية؛ وانخفاض مستوى التضامن الاجتماعى؛ والفقر/الحرمان؛ وارتفاع نسبة البطالة بالمجتمع المحلى لكلا الجنسين؛ وارتفاع مستوى المعيشة؛ والنظرة التشاؤمية للمستقبل.

نتائج عينة مقدمى الخدمة

يوضح جدول رقم (3)؛ نتائج الترميز المفتوح للبيانات؛ والتى تم التعبير عنها فى صورة تكرارات ونسب مئوية لعينة مقدمى الخدمة. حيث تشير نتائج الترميز المفتوح الى العديد من الفئات الناشئة المتنوعة من عملية التحليل؛ حيث وصل عددها إلى 41 فئة. تم تطوير هذه الفئات من خلال العديد من الشفرات والتى تمثل الأفكار المتكررة والتى تم التعبير عنها من خلال مشاركة أو أكثر من عينة مجموعة التعرض؛ والتى تم تحديدها من خلال النصوص ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة؛ وذلك من خلال البيانات الحية والتى قامت المشاركات بالتعبير عنها خلال المناقشات الجماعية.

نتائج الترميز المفتوح

أشارت نتائج الترميز المفتوح بجدول رقم (3)؛ إلى ظهور العديد من الفئات والتى تم دمجها من مجموعة من الأفكار المتكررة؛ والتى تشبعت بنسب مختلفة من اجمالى مشاركات عينة مقدمى الخدمة. حيث تشعبت مجموعة من الفئات بنسبة مئة فى المئة كفئة مقترحات المستقبلية لإمكانية تكرار البرنامج مرة أخرى؛ وأوجه القصور المدركة؛ والثقة بالنفس/الاعتماد على الذات/ تحمل المسئولية.

كما أشارت النتائج الى وجود فئات تم التعبير عنها من قبل ما يقرب من ثلثى فأكثر من عينة مقدمى الخدمة كفئات تدفق المعلومات عن القرض؛ وعدم كفاءة البرنامج من حيث التكلفة/العائد والتكلفة/الفعالية؛ وتباين أهمية القرض بالنسبة للمرأة المعيلة المستفيدة؛ وادراك معايير الحصول على التمويل؛ وادراك أهداف البرنامج؛ ودرجة فعالية البرنامج فى تحقيق أهدافه متوسطة؛ وعدم توفر أداة لقياس مدى رضا المستفيدات بالخدمة؛ وعدم توفر معايير لرصد وتقدير النتائج؛ وادراك معنى مفهوم التمكين الاقتصادى على المستوى الادارى؛ وزيادة القدرة على الاعتماد على الذات.

جدول 3. التكرارات والنسب المئوية للأفكار المتكررة لفئات عينة مقدمى الخدمة

م	الفئة	الفكرة المتكررة				
		ج1	ج2	ج3	التكرار	%
1	ادراك معايير اختيار القرى المستفيدة من البرنامج	1	2	1	4	30.7
2	ارتفاع نسبة البطالة بالمجتمع المحلى	1	–	1	2	15.3
3	التأثير السلبى لفيروس كورنا 19 (البيع/السداد/الاقتراض)	3	2	2	7	53.8
4	ارتفاع مستوى المعيشة	2	1	1	4	30.7
5	انخفاض مستوى الدخل	1	2	1	4	30.7
6	عدم توفر الدعم الكافى من الحكومة	–	–	2	2	15.3
7	تباين أهمية القرض بالنسبة للمرأة المعيلة المستفيدة (خيار جيد/خيار غير جيد بسبب: عدم تناسب المشروع مع البيئة المحلية المحيطة؛ عدم وجود متابعة ميدانية من قبل متخصصين؛ وصغر حجم التمويل)	3	3	2	8	61.5
8	ادارك معايير الحصول على التمويل (ارمل/مطلقة/عجز الزوج)	2	3	4	9	69.2
9	ادراك اهداف البرنامج (تحسين مستوى المعيشة؛ الحفاظ على الاسرة)	3	4	2	9	69.2
10	فعالية البرنامج فى تحقيق أهدافه متوسطة لصغر حجم القرض	4	1	3	8	61.5
11	صغر حجم القرض	2	3	2	7	53.8
12	تعدد مصادر المعلومات الخاصة بالمرأة الريفية المعيلة (رسمية: دراسة حالة؛ غير رسمية: اخباريين)	1	2	2	5	38.4
13	استهداف برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة دون الرجل أو أي فئة أخرى بالمجتمع المحلى	2	3	2	7	53.8
14	تعدد مصادر التمويل للرجل داخل المجتمع المحلى (تمييز إيجابي للرجل)	1	2	2	5	38.4
15	تدفق المعلومات عن القرض (رسمية: إعلانات؛ إذاعة محلية؛ غير رسمية العلاقات الأولية)	4	3	4	11	84.6
16	سيادة العلاقات الأولية بالمجتمع المحلى	2	–	2	4	30.7
17	فعالية الجهاز الإداري للبرنامج على مستوى المجتمع المحلى والمحافظة	2	3	1	6	46.1
18	التنسيق بين الجهاز الإداري للبرنامج والمنظمات الأخرى بالمجتمع المحلي	–	1	2	3	23.1
19	توافق أهداف البرنامج مع المتطلبات التي تحددها إدارة البرنامج على المستوى المحلى والمستويات التنظيمية الأخرى	2	1	2	5	38.4
20	عدم توفر أداة لقياس مدى رضا المستفيدات بالخدمة (تغذية مرتدة)	3	4	2	9	69.2
21	عدم توفر معايير لرصد وتقدير النتائج (الأهمية تعطى لسداد الأقساط فى مواعيدها فقط)	3	2	3	8	61.5
22	مقترحات مستقبلية لإمكانية تكرار البرنامج مرة أخرى (زيادة حجم التمويل؛ الرقابة والمتابعة؛ دورات تدريبية؛ التوعية بأهمية التمويل؛ اجراء دراسة ميدانية دقيقة قبل التنفيذ؛ التأكد من مناسبة المشروع للبيئة المحيطة بالمجتمع المحلى وللمرأة؛ ضرورة وجود حوافز للنماذج الناجحة؛ التمويل العينى وليس النقدي)	3	5	5	13	100
23	ادراك الجهة الممولة للبرنامج من قبل مقدمي الخدمة على المستوى المحلى	2	1	–	3	23.1
24	أوجه القصور المدركة (صغر حجم القرض؛ تعثر السداد؛ عدم تبنى تقنيات جديدة من قبل إدارة البرنامج؛ انفاق القرض في غير الغرض المخصص له)	5	5	3	13	100
25	ادراك معنى مفهوم التمكين الاقتصادي (واضح على المستوى الإداري؛ غير واضح على مستوى المرأة المعيلة)	3	3	2	8	61.5
26	وضوح الاستراتيجية بالنسبة للجهة الممولة (زيادة الحد الأدنى الى	–	1	–	1	7.6

م	الفئة	الفكرة المتكررة				
		ج1	ج2	ج3	التكرار	%
	7000 والحد الأقصى الى 25000)					
27	زيادة المسئولية المشتركة بين المستفيدات ومقدمى الخدمة	1	2	1	4	30.7
28	التقدير الإيجابي (لاستمرارية بعض المشروعات: البقالة؛ الأدوات المنزلية؛ الملابس)	2	1	2	5	38.4
29	درجة اسهام القرض دون غيره من العوامل الأخرى في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة (متوسطة)	1	1	2	4	30.7
30	إمكانية تكرار برنامج التمكين الاقتصادي في مجتمعات محلية أخرى (طبقا للوضع الاقتصادي للحكومة)	1	1	1	3	23.1
31	الثقة بالنفس/ الاعتماد على الذات/ تحمل المسئولية	4	5	4	13	100
32	استعداد المرأة المعيلة للمشاركة الاجتماعية الإيجابية على مستوى المجتمع المحلى	–	–	1	1	7.6
33	القدرة على اتخاذ القرار	2	–	1	3	23.1
34	القدرة على إدارة الموارد (الوقت)	2	2	2	6	46.1
35	القدرة على تحمل الصدمات	–	–	2	2	15.3
36	تغير النظرة السلبية تجاه عمل المرأة	1	1	2	4	30.7
37	المساواة بين الجنسين بالمجتمع المحلى	1	–	–	1	7.6
38	زيادة الدخل	1	3	2	6	46.1
39	تحسن مستوى المعيشة	3	2	2	7	53.8
40	زيادة القدرة على الاعتماد على الذات	2	3	4	9	69.2
41	عدم كفاءة البرنامج سواء من حيث التكلفة/العائد أو التكلفة/الفعالية	5	3	4	12	92.3
	المجموع				245	1882

المصدر: حسبت من البيانات الميدانية لهذا البحث. ملاحظة: عدد أفراد العينة = 13 مشاركة ومشارك. (%) تشير الى نسبة تكرارات الفئات (الافكار المتكررة) لأفراد العينة والتي تعطى معنى واحد وجمعت تحت موضوع واحد. (ج) تشير الى مجموعة.

كما تم التعبير عن فئات صغر حجم القرض؛ والتأثير السلبى لفيروس كورونا 19؛ واستهداف برنامج التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة دون الرجل أو أى فئة أخرى؛ وفعالية الجهاز الادارى للبرنامج على مستوى المجتمع المحلى والمحافظة؛ والقدرة على إدارة الموارد؛ وزيادة الدخل؛ وتحسن مستوى المعيشة؛ وذلك بنسبة ما يقرب من نصف عينة مقدمى الخدمة.

كذلك ما يقرب من ثلث عينة مقدمى الخدمة قاموا بالتعبير عن فئات ارتفاع مستوى المعيشة؛ وانخفاض مستوى الدخل؛ وادراك معايير اختيار القرى المستفيدة من البرنامج؛ وتحديث/ تعدد مصادر المعلومات عن المرأة المعيلة؛ تعدد مصادر التمويل للرجل داخل المجتمع المحلى؛ سيادة العلاقات الأولية بالمجتمع المحلى؛ وتوافق أهداف البرنامج مع المتطلبات التى تحددها إدارة البرنامج على المستوى المحلى والمستويات التنظيمية الأخرى؛ زيادة المسئولية المشتركة بين المستفيدات ومقدمى الخدمة؛ والتقدير الايجابى لبعض المشروعات والتوصية باستمراريتها؛ ودرجة اسهام القرض دون غيره من العوامل فى التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة متوسطة؛ تغير النظرة السلبية تجاه عمل المرأة.

وأيضا ما يقرب من ربع عينة مقدمى الخدمة تم التعبير من خلالهم عن فئات مثل التنسيق بين الجهاز الادارى للبرنامج والمنظمات الأخرى بالمجتمع المحلى؛ وادراك الجهة الممولة للبرنامج من قبل مقدمى الخدمة؛ وإمكانية تكرار برنامج التمكين الاقتصادى فى مجتمعات محلية أخرى؛ والقدرة على اتخاذ القرار. بينما تم التعبير عن أقل من الربع وأكبر من عشرة بالمئة من قبل عينة مقدمى الخدمة عن فئات ارتفاع نسبة البطالة بالمجتمع المحلى؛ وعدم توفر الدعم الكافى من الحكومة؛ والقدرة على تحمل الصدمات. كما تم التعبير عن فئات وضوح الاستراتيجية بالنسبة للجهة الممولة؛ واستعداد المرأة المعيلة للمشاركة الاجتماعية الإيجابية

بالمجتمع المحلى بنسبة أقل من عشرة بالمئة من عينة المشاركين/المشاركات من عينة مقدمى الخدمة.

يلاحظ من نتائج الترميز المفتوح لعينة التعرض غزارة الفئات الناشئة من النصوص الحية والتى تم التعبير عنها بواسطة مشاركات عينة التعرض. حيث تم التعبير عن هذه الفئات بنسب متباينة؛ وذلك نظرا لاختلاف الخبرات والتى تعرضت لها كل مشاركة داخل كل مجموعة فرعية من المجموعات النقاشية الست. وبناء على ذلك سوف يتم محاولة تصنيف هذه الفئات الناتجة من عملية الترميز المفتوح فى صورة نموذج النظرية التأصيلية Grounded theory paradigm model (الشروط السببية والتدخلية والسياقية؛ والأفعال والتفاعلات؛ والعواقب).

نتائج الترميز المحورى

بعد تفكيك البيانات ووضعها فى صورة فئات فى مرحلة الترميز المفتوح؛ تم البدئ فى مرحلة الترميز المحورى حيث تم إعادة تجميع هذه الفئات وربطها معا وتحديد العلاقات فيما بينها من حيث البناء والعملية والعواقب كالتالى:

الظروف السببية والسياقية والتدخلية (السياق الظرفى للبناء)

الظروف السببية التى تسببت فى أن المرأة المعيلة تعيش فى ظروف تتسم ارتفاع نسبة البطالة بالمجتمع؛ وارتفاع مستوى المعيشة؛ وانخفاض مستوى الدخل.

الظواهر الناتجة عن الظروف السببية ترتب على الظروف السببية السابقة ظهور ثلاث ظواهر أساسية تمثلت فى عدم توفر الدعم الكافى من الحكومة؛ وصغر حجم القرض.

الظروف التدخلية فى ظل الظروف السببية؛ كانت هناك الظروف التدخلية والتى كانت ظروفا عامة ساعدت فى التخفيف والتأثير فى خيارات واستراتيجيات المرأة المعيلة فى التغلب على ظواهر عدم الدعم الكافى من الحكومة؛ وصغر حجم القرض والتى تمثلت فى استهداف برنامج التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة دون الرجل أو أى فئة أخرى بالمجتمع المحلى؛ ووضوح الاستراتيجية بالنسبة للجهة الممولة؛ وادراك معنى مفهوم التمكين الاقتصادى على المستوى الادارى؛ واستعداد المرأة المعيلة للمشاركة الإيجابية بالمجتمع المحلى.

الظروف السياقية نتج عن كل من الظروف السببية والتدخلية تطوير استراتيجيات للتعامل مع هاتين الظاهرتين الأساسيتين وهما ظاهرة المعاناة النفسية؛ والنظرة السلبية للحياة. هذه الاستراتيجيات الأفعال/التفاعلات تأثرت بظروف سياقية والتى تضمنت ادراك أهداف البرنامج؛ وادراك معايير اختيار القرى المستفيدة من البرنامج؛ وادراك معايير الحصول على التمويل؛ وادراك الجهة الممولة للبرنامج على المستوى المحلى؛ وتدفق المعلومات عن القرض؛ والتأثير السلبى لفيروس كورونا 19.

استراتيجيات الأفعال/التفاعلات تجاه القضايا والمشكلات والمواقف (العملية)

على الرغم من السياق الظرفى للظروف السببية والتدخلية والسياقية والتى تحيط بظاهرتى عدم توفر الدعم الكافى من الحكومة وصغر حجم القرض؛ فقد حاول مقدمى الخدمة وضع استراتيجيات تجاه هذه الظواهر السلبية باعتبارها مشكلات؛ حيث قاموا بالتنسيق بين الجهاز الادارى للبرنامج والمنظمات الأخرى بالمجتمع المحلى، وتعدد/ تحديث مصادر المعلومات الخاصة بالمرأة الريفية المعيلة؛ ووضع مقترحات مستقبلية.

العواقب

التعرض للعديد من الظروف السببية والسياقية والتدخلية؛ ومحاولة تبنى عدة استراتيجيات من أجل التغلب على ظواهر مثل عدم توفر الدعم الكافى من الحكومة وصغر حجم القرض. ترتب على هذه الظروف وتلك الاستراتيجيات مجموعة من العواقب؛ تمثل تغييرا اجتماعيا إيجابيا فى حياتهن هذا التغيير الاجتماعى اتخذ عدة مستويات؛ المستوى الأول وهو مستوى المرأة المعيلة وأسرتها حيث برزت أهم

ملامح هذا التغيير الايجابى فى الثقة بالنفس/الاعتماد على الذات/ تحمل المسئولية؛ والقدرة على اتخاذ القرار؛ وإدارة الموارد؛ وتحمل الصدمات؛ وإدارة الوقت. أما المستوى الثانى وهو مستوى المجتمع؛ فقد برزت أهم ملامح التغيير الايجابى خلال السنوات الأخيرة فى تحسن مستوى المعيشة؛ وتعدد مصادر التمويل للرجل داخل المجتمع المحلى؛ وسيادة العلاقات الأولية بالمجتمع المحلى؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتغير النظرة السلبية تجاه عمل المرأة.

أما المستوى الثالث من التقديرات الإيجابية والتى تعود الى برنامج التمكين الاقتصادى فقد تمثلت فى زيادة القدرة على الاعتماد على الذات؛ وزيادة المسئولية المشتركة بين المستفيدات ومقدمى الخدمة؛ وتوافق أهداف البرنامج مع المتطلبات التى تحددها إدارة البرنامج على مستوى المجتمع المحلى مع المستويات التنظيمية الأخرى؛ وفعالية الجهاز الادارى للبرنامج على مستوى المجتمع المحلى والمحافظة؛ ودرجة فعالية البرنامج لتحقيق أهدافه متوسطة؛ ودرجة اسهام القرض دون غيره من العوامل فى التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة متوسطة؛ وإمكانية تكرار برنامج التمكين الاقتصادى فى مجتمعات محلية أخرى؛ والتقدير الايجابى لبعض المشروعات والتوصية باستمراريتها. وعلى الرغم من ذلك فهناك مجموعة من العواقب؛ والتي تمثل تقديرا سلبيا من قبل مقدمى الخدمة بالبرنامج على المستوى المحلى والتى تعود الى المشروع والتى تمثلت في أوجه القصور المدركة؛ وعدم توفر أداة لقياس مدى رضا المستفيدات بالخدمة؛ وعدم توفر معايير لرصد وتقدير النتائج؛ وتباين أهمية القرض بالنسبة للمرأة المعيلة المستفيدة؛ وعدم كفاءة البرنامج سواء من حيث التكلفة/العائد أو التكلفة/الفعالية.

نتائج الترميز الانتقائى

بناءً على الأساس الذى تم إنشاؤه أثناء الترميز المفتوح والترميز المحورى، تم الانتقال بعد ذلك إلى الترميز الانتقائى. فمن خلال الترميز الانتقائى تظهر النظرية المركزية. فالترميز الانتقائى هو "عملية دمج الفئات وتنقيحها" فى نظرية تشرح الظاهرة قيد الدراسة (Strauss & Corbin, 1998, p.143). تتمثل الخطوة الأولى فى الترميز الانتقائى فى تحديد فئة أساسية تمثل الموضوع الرئيسى للبحث والتى تعكس جميع البيانات. حيث تشرح الفئة الأساسية "ما يدور حوله هذا البحث، وما هى القضايا أو المشكلات البارزة للمشاركين" (Strauss & Corbin, 1998, p.1946).

وانطلاقا من عملية الأفعال/التفاعلات؛ والتى تعد رد فعل للسياق البنائى (الشروط السببية والتدخلية والسياقية)؛ وكذلك الفئات التى تعد عواقب لهذا البناء وتلك العملية والتى تم تحديدها أثناء مرحلة الترميز المحورى شكل رقم (3)؛ وبناء على المعايير الستة التى حددها كلا من ستراوش وكوربن والخاصة بتحديد الفئة الأساسية وهى: (أ) مركزية الفئة فيما يتعلق بالفئات الأخرى، (ب) تكرار حدوث الفئة فى البيانات، (ج) شمولها وسهولة ارتباطها بالفئات الأخرى، (د) وضوح آثارها على نظرية أكثر عمومية، (هـ) حركتها نحو القوة النظرية حيث تم تحديد تفاصيل الفئة، (و) قدرتها على تحقيق أقصى قدر من التباين من حيث الأبعاد والخصائص والظروف والاستراتيجيات والعواقب؛ بمعنى أن المفهوم (الفئة الأساسية) قادر على شرح الاختلاف وكذلك النقطة الرئيسية التي تشير إليها البيانات؛ أى عندما تتباين الظروف، يظل التفسير قائما؛ على الرغم من أن الطريقة التى يتم التعبير بها عن الظاهرة قد تبدو مختلفة إلى حد ما. كذلك ومع شرح الحالات المتناقضة أو البديلة من حيث تلك الفئة المركزية. (Strauss, 1987, p.147). كما تم دمج النظرية الناشئة فى صورة قصة متماسكة.

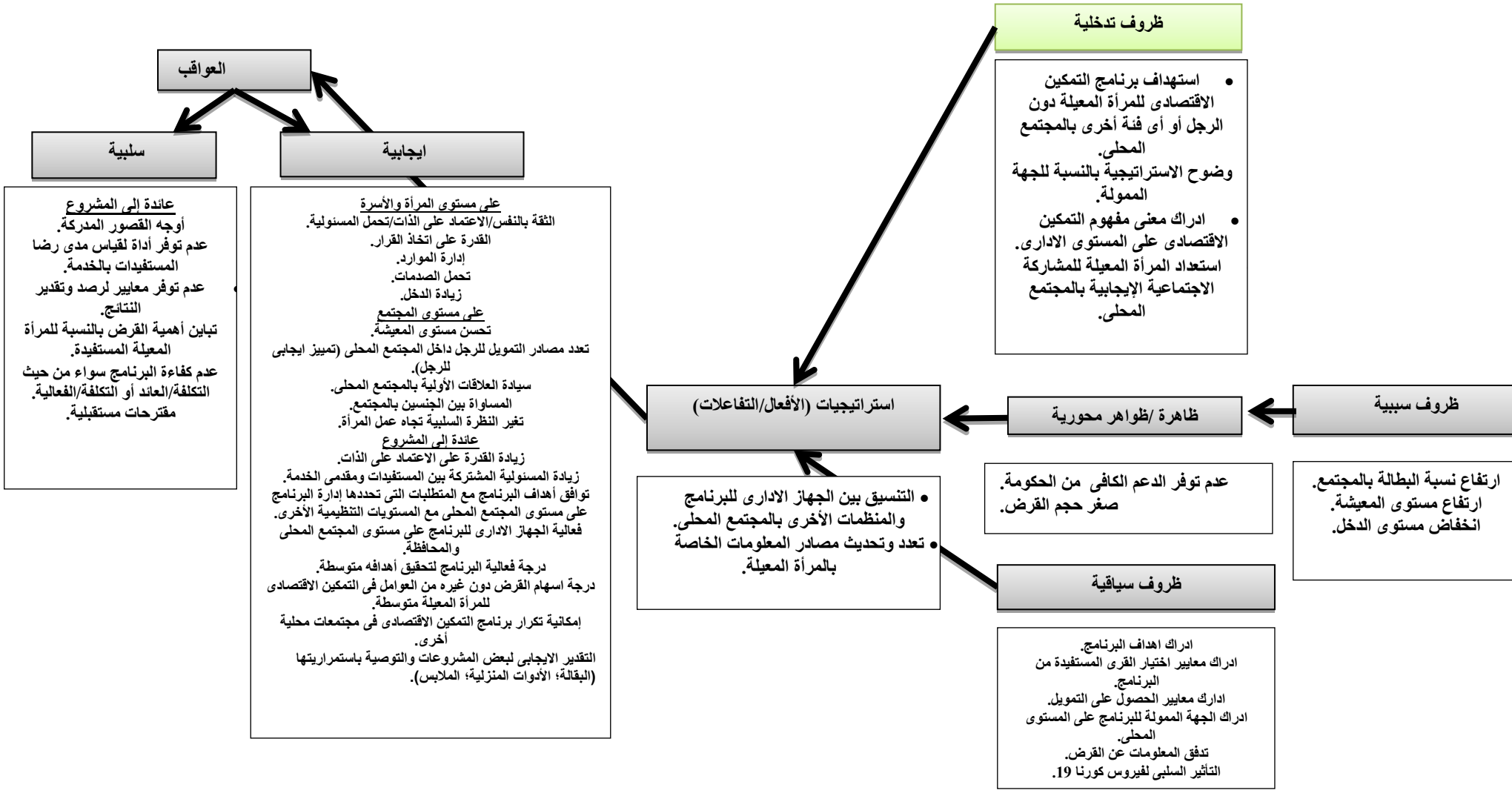

شكل 3. نموذج الترميز المحورى لعينة مقدمى الخدمة بالبرنامج

فقد تقرر أن الفئة الأساسية طبقا للمعايير السابقة يمكن تسميتها "المرأة المُعيلة تحتاج إلى الإعالة". أتسم المجتمع المحلى والمجتمع العام الذى تنتمى إليه المرأة المعيلة سواء كانت مستفيدة أو غير مستفيدة بارتفاع نسبة البطالة؛ صاحبها ارتفاع مستوى المعيشة؛ مع انخفاض مستوى الدخل؛ ظروف تجعل من الحكومة غير قادرة على توفير الدعم الكافى سواء للمرأة المعيلة أو غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى والأولى بالرعاية؛ وعلى الرغم من ذلك حاولت الحكومة توفير قروض لإقامة مشروعات للمرأة المعيلة تساعد على تمكينها اقتصاديا لها وأسرتها؛ هذا الاستهداف وعلى الرغم من انه موجه لهذه الفئة دون الرجل أو أى فئة أخرى داخل المجتمع المحلى؛ فان الجهات المعنية متمثلة فى مقدمى الخدمة بالبرنامج على المستوى المحلى تدرك الهدف من برنامج التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة وهو تحسين مستوى المعيشة والمحافظة على الأسرة؛ مع الوضع فى الاعتبار استعداد المرأة المعيلة للمشاركة فى أى جهود تنموية داخل مجتمعها المحلى. هذه الظروف والتى ساهمت فى التخفيف عن المرأة المعيلة ومساعدتها في إدارة حياتها الأسرية؛ على الجانب الآخر مقدمى الخدمة على المستوى المحلى؛ مدركين لأهداف البرنامج والمعيار الذى تم على أساسه اختيار القرى المستهدفة من البرنامج؛ وكذلك المعايير اللازم توافرها للحصول على القرض وتوفير المعلومات اللازمة للتقدم والحصول على القرض؛ وعلى الرغم من هذه الظروف؛ الا أن ظهور جائحة فيروس كورونا 19 قد أثرت سلبا على المرأة المعيلة. هذه الظروف والتى تبدو صعبة للعمل لأى جهة تقدم خدمة على المستوى المحلى؛ وعلى الرغم من ذلك حاولت الجهات المقدمة للخدمة التنسيق بين الجهاز الادارى لها والمنظمات الأخرى بالمجتمع المحلى؛ وفى ظل الإمكانات المتاحة تحاول تحديث قواعد البيانات الخاصة بالمرأة المعيلة وذلك باستخدام وسائل متعددة سواء كانت رسمية كالإعلانات والإذاعة المحلية و غير رسمية كالاعتماد على الاخبارين من خلال العلاقات الأولية؛ هذا التنسيق وتلك المحاولات فى الوصول الى المرأة المعيلة ومحاولة تمكينها اقتصاديا؛ قد ترتب عليه مجموعة من العواقب والتى تمثل تغيرا اجتماعيا عاما؛ لا تعود الى التأثير المباشر للمشروع؛ بمعنى أنها غير مقصودة سواء كانت إيجابية أو سلبية. هذه العواقب غير المقصودة قد يكون تأثيرها على المرأة المعيلة وأسرتها أو على مستوى المجتمع من جهة؛ وقد تكون هذه العواقب ناتجة عن تأثيرات المشروع (التمويل الأصغر) الذى حصلت عليه المرأة المعيلة من جهة أخرى.

فالعواقب التى عبر عنها مقدمى الخدمة كتغييرات اجتماعية إيجابية غير مقصودة على مستوى المرأة المعيلة وأسرتها منذ حصولها على القرض وحتى اجراء هذا البحث تمثلت فى زيادة مستوى ثقة المرأة المعيلة فى نفسها واعتمادها على ذاتها وتحملها للمسئولية؛ كذلك قدرتها على اتخاذ القرار؛ وقدرتها على إدارة مواردها وبخاصة مورد الوقت؛ وقدرتها على تحمل الصدمات؛ بالإضافة الى زيادة الدخل. أما تقدير مقدمى الخدمة للتغييرات الإيجابية غير المقصودة على مستوى المجتمع؛ فأقروا أن هناك تحسن فى مستوى المعيشة؛ وأن الرجل يتمتع بتعدد مصادر الدخل داخل مجتمعه المحلى دون المرأة؛ الأمر الذى يرونه تمييزا إيجابيا للرجل؛ بالإضافة إلى سيادة المساواة بين الجنسين؛ والتى تمثلت فى تغير النظرة السلبية تجاه عمل المرأة والتى كانت سائدة من قبل. كما يقر مقدمى الخدمة بأن العلاقات الاجتماعية الأولية مازالت قائمة بين أفراد المجتمع المحلى؛ وهذه العلاقات الأولية تساهم أحيانا فى الوصول الى المرأة المعيلة من أجل تقديم الخدمة لها سواء بشكل رسمى أو بشكل غير رسمى.

كما تعددت التقديرات الإيجابية والتى قد تعود الى المشروع والتى ساهمت فى احداث تغيرات اجتماعية مقصودة

من وجهة نظر مقدمى الخدمة سواء كانت متعلقة بالمرأة المعيلة المستفيدة أو كتقديرات متعلقة بالبرنامج؛ فعلى مستوى المرأة المعيلة يرى مقدمى الخدمة أن من الآثار الإيجابية والمقصودة للبرنامج زيادة قدرة المرأة على الاعتماد على الذات؛ وزيادة المسئولية المشتركة بين المستفيدات ومقدمى الخدمة؛ كما يقرون بتوافق أهداف البرنامج مع المتطلبات التى تحددها إدارة البرنامج على مستوى المجتمع المحلى والمستويات التنظيمية الأخرى؛ بالإضافة الى درجة تقدير فعالية البرنامج لتحقيق أهدافه كانت متوسطة؛ كذلك القرض قد أسهم بدرجة متوسطة أيضا فى التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة دون غيره من العوامل الأخرى. كما أن هناك نوعا من التقدير الذاتى الايجابى لمقدمى الخدمة حيث أقروا بفعالية الجهاز الادارى للبرنامج على مستوى المجتمع المحلى والمحافظة؛ إضافة الى ذلك عن مدى إمكانية تكرار برنامج التمكين الاقتصادى فى مجتمعات محلية أخرى يرونه أمرا ممكنا؛ ولكن ذلك سوف يتوقف على الوضع الاقتصادى للحكومة والتى يرونها لا توفر الدعم الكافى للمرأة المعيلة؛ ويكون تكرار هذا البرنامج متوقف على بعض الأنشطة دون غيرها والتى حازت بتقدير ايجابى من قبل مقدمى الخدمة على سبيل المثال، مشروعات البقالة والأدوات المنزلية والملابس. وعلى الرغم من ذلك يرى مقدمى الخدمة أن هناك العديد من التقديرات السلبية والتى ترتبط بالبرنامج (التمويل الأصغر) متمثلة في العديد من أوجه القصور؛ فبالإضافة الى صغر حجم القرض؛ عدم تبنى اى تقنيات جديدة من قبل إدارة البرنامج كسلوك ابتكارى يساعد في تحسين أداء وفعالية البرنامج؛ كما أشاروا الى انفاق القرض فى غير الغرض المخصص له. أما على مستوى تقدير رضا المستفيدات عن الخدمة؛ فلا تتوفر أداة لقياس مدى رضا المستفيدات عن الخدمة التي يقدمها الجهاز الادارى؛ فعدم وجود أهمية لرصد وتقدير النتائج حيث الأولية تعطى لسداد الأقساط في مواعيدها المستحقة فقط. بالإضافة الى أن هناك من المستفيدات من يرى أن المشروع خيار غير جيد لعدم تناسبه مع البيئة المحلية المحيطة؛ كذلك عدم وجود متابعة ميدانية من قبل مقدمى الخدمة. وبشكل عام يرى مقدمى الخدمة أن البرنامج غير كفئ من حيث التكلفة/العائد أو من حيث التكلفة/الفعالية. لذلك يقترح مقدمى الخدمة على المستوى المحلى عدة مقترحات مستقبلية على رأسها زيادة حجم التمويل بحيث يكون الحد الأدنى 7000 جنيه مصري للمستفيدة وحد أقصى25000 جنيه مصري؛ بالإضافة الى الرقابة والمتابعة؛ وتحسين مهارات المرأة المعيلة فى إدارة المشروعات وذلك من خلال دورات تدريبية؛ والتوعية بأهمية التمويل؛ واجراء دراسات ميدانية دقيقة قبل التنفيذ؛ والتأكد من مناسبة المشروع للبيئة المحيطة بالمجتمع المحلى؛ بالإضافة الى ضرورة التركيز على النماذج الناجحة كحافز للمرأة المعيلة وابرازها للأخريات؛ كذلك يقترح التمويل العينى بديلا عن التمويل النقدى لضمان عدم انفاق التمويل فى غير الغرض المخصص له.

الاستنتاجات والمقترحات

عندما تصبح المرِأة المتزوجة أرملة ومعيلة؛ يتطلب الأمر اجراء عدة تعديلات فى حياتها؛ حيث المكانة الاجتماعية قد تغيرت – من كونها مفعولا به مطلقا فى أغلب الحالات الى فاعل مطلق – الأمر الذى ترتب عليه تغييرات فى الأدوار المصاحبة لتلك المكانة الجديدة. وبناء على ذلك؛ بعض من النساء المعيلات حاول تسهيل عملية تغير المكانة الاجتماعية والأدوار المصاحبة لها؛ وذلك من خلال الاستفادة من تمويل صغير يساعد على إقامة مشروع من بين استراتيجيات أخرى على مدار عملية التحول والتغير من أجل المساعدة فى تخفيف الضغوطات وتلبية احتياجات الأبناء وزواج الأولاد؛ وعلى الجانب الآخر لم يتمكن البعض الآخر من النساء المعيلات من الاستفادة من هذه الفرصة لعدة أسباب؛ الأمر الذى جعل من عملية التحول الاجتماعى على مستوى مكانات وأدوار المرأة المعيلة لم تختلف كثيرا عن المستفيدات من التمويل الأصغر كأحد الاستراتيجيات من بين

استراتيجيات أخرى. فعلى مستوى المرأة المعيلة المستفيدة من التمويل الأصغر قد استطاعت تلبية احتياجات الأبناء وزواج الأولاد؛ كذلك تحسين مستوى الدخل؛ بينما عانت من الحرمان العاطفى وضغوط العمل وزيادة العبئ الأسرى المادى؛ كذلك لم يكن لديها القدرة على تحمل مخاطر السوق. فى حين البعض الآخر من غير المستفيدات واللاتى استخدمن استراتيجيات أخرى لمواجهة التهميش والضغوطات فقد استطعن أن يغيرن من قدراتهن الذاتية وأصبحن أكثر قدرة ذاتية على المواجهة والقدرة على إدارة موارد الأسرة المحدودة. فى حين لم يستطعن تلبية احتياجات الأبناء وعدم القدرة المادية على تعليم الأولاد؛ بالإضافة الى زيادة الأعباء الأسرية وضغوط العمل والحياة. نتيجة للتباين فى الاستراتيجيات المتبعة للتغلب على التغير فى المكانة والأدوار المصاحبة لها؛ يرى مقدمى الخدمة أنه بشكل عام هناك تغييرات إيجابية على مستوى المرأة واسرتها صاحبت تغير المكانة كالثقة بالنفس والاعتماد على الذات وتحمل المسئولية والقدرة على اتخاذ القرار وزيادة الدخل وتحمل الصدمات؛ كما أن الاستراتيجية المتبعة كاستراتيجية تدخل اجتماعى –التمويل الأصغر– زادت من قدرات المرأة المعيلة على الاعتماد على الذات؛ وفعالية هذه الاستراتيجية كانت متوسطة سواء على مستوى تحقيق الأهداف أو درجة اسهام التمويل الأصغر في احداث تغييرا إيجابيا فى حياة المرأة المعيلة وأسرتها؛ فى حين كان تقويم الاستراتيجية المتبعة من قبل التدخل الاجتماعى الرسمى ذات تقديرات سلبية بشكل كبير حيث عدم كفاءة التمويل الأصغر من حيث التكلفة/العائد أو من حيث التكلفة/الفعالية بشكل عام. بالإضافة الى قصور فى العديد من الإجراءات اثناء مرحلة تنفيذ البرنامج وكذلك مرحلة فيما بعد الانتهاء من البرنامج. الأمر الذى يمكن من خلاله استنتاج أن حالة المرأة المعيلة سواء المستفيدة أو غير المستفيدة تعتمد على القدرات الذاتية لها ولأسرتها أكثر من أى عوامل أخرى لمواجهة تغير مكانتها والأدوار المصاحبة لها؛ الأمر الذى معه يمكن أن يسمى "بالإعالة الذاتية للمرأة المعيلة". وعند المقارنة بين تقدير التأثير الايجابى والسلبى خلال فترة زمنية منذ الاعالة وحتى اجراء هذا البحث؛ يمكن أن نستنتج أن التأثير السلبى على مستوى المرأة واسرتها متمثلا فى الضغوطات وزيادة الأعباء المادية والحرمان العاطفى وعدم القدرة على تعليم الأولاد وتلبية الاحتياجات وظهور ظاهرة الهروب من المنزل؛ مقابل القدرة على تلبية احتياجات الأبناء وزواج الأولاد من شأنه أن يجعل صانعى السياسات والبرامج والتدخل الاجتماعى لهذه الشريحة من المجتمع بإعادة النظر فى ادراج شريحة المرأة المعيلة ضمن مقاربة المرأة والتنمية Women's in Development كما هو الحال في التعامل مع عينة المرأة المعيلة المستفيدة فى هذا البحث أو ادراج شريحة المرأة المعيلة ضمن مقاربة النوع الاجتماعى والتنمية Gender and Development؛ حيث تكافؤ الفرص والمساواة؛ وفى هذه الحالة المنافسة لن تكون عادلة؛ فالمرأة المعيلة تحتاج الى مقاربة أو مقاربات أخرى كشريحة ذات وضع خاص داخل البناء الاجتماعى؛ وذلك من أجل تنميتها وأسرتها. هذه المقاربة أو المقاربات ينبغى أن تكون فيها المرأة معالة إعالة مطلقة (مفعول به مطلق)؛ وهنا يمكن وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج وخطط لتوفير دخل نقدى ثابت وكافى؛ ويعوضها عن العائل الأساسى وهو الزوج؛ من جانب آخر يمكن تفعيل آلية أخرى ذات مقاربة دينية إسلامية وهى تشجيع تعدد الزواج من الأرامل بغرض إعالة الأولاد وأمهاتهم؛ وهذه المقاربة تحتاج أيضا إلى سياسات واستراتيجيات وبرامج وخطط من خلال صانعى السياسات ومتخذى القرار؛ وبخاصة فى حالة فشل الحكومات – وبخاصة الحكومات ذات الدخل الضعيف كما هو الحال فى مصر– فى تنفيذ المقاربة الأولى وهى توفير دخل نقدى ثابت وكافى؛ فينبغى تفعيل المقاربة الثانية وهى الزواج المتعدد للقادرين بهدف إعالة الأرامل غير القادرات وأولادهن. أو تفعيل كلا المقاربتين بالتوازى فى آن واحد.

إن مشاركة المشاركات/المشاركين من أصحاب المصلحة فى هذا البحث وكيف أن المستفيدات وغير المستفيدات قمن بالتعبير عن خبراتهن وتجاربهن بشكل مختلف؛ وكيف ساعد ذلك على فهم كيف كانوا ضعفاء وحاولوا من خلال الكفاح والقدرة على الصمود مقاومة الضعف بشكل شبه ذاتى؛ وذلك من خلال الاعتماد على الذات وفى بعض الأحيان من خلال الاعتماد على الآخرين. هذه المشاركة سوف تساعد فى نقل هذه الخبرات والتجارب الخاصة بالإعالة لمساعدة أخريات؛ فنتائج هذا البحث قد تكون قابلة للتحول (التعميم)؛ على الرغم من أن هذا يبدوا مخالفا لفلسفة البحوث الكيفية؛ حيث فى البحوث الكمية النظريات تعمم وتصبح عالمية، وهذا غير مقبول فى البحوث الكيفية لان هذا النوع من التعميم يهمل الفروق النوعية، والتنوع الثقافى. وهذا لا يعنى ان نتائج البحوث الكيفية لا تعمم؛ بل تعمم ولكن مع مراعاة الفروق النوعية والتنوع الثقافى للمجتمعات البحثية والمجموعات الفرعية. ومن الممكن أن نسمى هذا بالقابلية للتحول بدلا من التعميم. والقابلية للتحول هنا تعنى ان البناءات النظرية (المفاهيم) التى تم التوصل اليها يمكن أن تصف ثقافات فرعية أخرى لعينات جديدة سوف يتم دراستها، والتى قد تعطى نتائج مشابهه لنتائج العينات الاولى. ففى هذا البحث تم التركيز على نمط واحد من المجتمعات المحلية الريفية وهو النمط الريفى الزراعى والتمركز فى منطقة جغرافية واحدة؛ الأمر الذى يحتاج الى التوسع لإجراء أبحاث مستقبلية لتشمل أنماط أخرى من المجتمعات المحلية الريفية كالبدوية ومجتمعات الصيد؛ وكذلك لتشمل مناطق جغرافية أخرى كصعيد مصر. بالإضافة الى محاولة دراسة عينات مختلفة من حيث مدة الاعالة والمراحل العمرية للأولاد والتى يمكن مراعاتها فى البحوث المستقبلية.

فالبناءات النظرية (المفاهيم) التى تم التوصل اليها فى بحث ما مع عينة ما من المشاركات/المشاركين قابلة للتحول (للتعميم) فى حالة اجراء بحث آخر مع عينة اخرى من المشاركات/المشاركين، إلى غير ذلك... وذلك فى حالة الحصول على نفس البناءات النظرية (المفاهيم). وفى هذا البحث نحن لا نسعى للقابلية للتحول (للتعميم) بقدر ما نسعى الى الوصول الى بناءات نظرية (مفاهيم مجردة) وافتراضات حول موضوع البحث، وذلك لتحويل هذه المفاهيم المجردة والافتراضات الى متغيرات وفروض بحثية يمكن اختبارها فى بحوث مستقبلية بطرق كمية. فبيانات الطرق الكيفية وظيفتها هى التوضيح، والفهم، والشرح وليس التعميم. (Taylor-Powell and Renner, 2003)

المراجع

إبراهيم، محمد سليمان، أحمد دراز. (2009)، دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا بقرية العصلوجي، الشرقية. المؤتمر 39 لقضايا السكان والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية، معهد التخطيط القومى، القاهرة: المركز الديموجرافى.

التايب، عائشة. (2011). النوع الاجتماعى وعلم اجتماع العمل والمؤسسة. منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، مصر: القاهرة.

الأمم المتحدة. (2020). الاسكوا: التقرير العربي للتنمية المستدامة. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لبنان: بيروت.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. (2017). التعداد العام للسكان والمنشآت، الكتاب الإحصائي السنوى، مصر: القاهرة.

الزايدانين، عودة علي زيدان. (2014). تقييم أثر برامج الصندوق الأردنى الهاشمى في تمكين المرأة اقتصاديا: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن: عمان.

تقرير التنمية الانسانية. (2002). خلق فرص للأجيال القادمة، برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للأنماء الاقتصادى والاجتماعى.

ريحان، إبراهيم إبراهيم. (2004). آثار البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في تنمية المرأة الريفية "8" سلسلة تقويم برنامج شروق، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث التنمية الريفية، مركز الدراسات والاستشارات الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

سليمان، نادية حليم؛ وفاء فهيم مرقص. (2002). النساء العائلات لأسر فى العشوائيات، المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان، القاهرة: المركز الديموجرافى.

صافى، مصطفى؛ محمد الطراونة. (2019). أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة علي تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا: دراسة ميدانية مطبقة علي النساء الحاصلات علي المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2010، دائرة علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الأردن.

عباد الله، محمد فتح الله. (2013). تحليل البيانات الكمية والكيفية فى البحوث الاجتماعية. مذكرات غير منشورة، طنطا: علم الاجتماع الريفى، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة – جامعة طنطا، مصر.

عثمان، عبد الفتاح. (1980). خدمة الفرد فى المجتمع النامى. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عليوة، أحمد جلال عويس؛ سامية حنا حنين؛ نفيسة أحمد حامد؛ هناء محمد هوارى. (2004). دراسة تقييمية لأثر أنشطة مشروع تكثيف الإنتاج الزراعى على المرأة الريفية بمحافظة الفيوم، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، العدد 4، مجلد 25.

عوض، سها إبراهيم. (2017). التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة المعيلة فى ريف محافظة أسيوط، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة – جامعة أسيوط، مصر.

فرج، حنان مكرم. (2007). تمكين المرأة التى تعول للمشاركة فى التنمية الريفية فى بعض قرى محافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة – جامعة عين شمس، مصر.

Abed; F.H. and A.M.R. Chowdhury. (1997). The Bangladesh Rural Advancement Committee: how BRAC learned to meet rural people's needs through local action. In Krishna, Anirudh, Norman Thomas Uphoff, and Milton J. Esman. (1997). Reasons for Hope: Instructive Experiences in Rural Development. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.

Benaquisto, Lucia. (2008). Codes and coding. In the Sage Encyclopaedia of Qualitative Research Methods. Volumes 1&2, (editor) Lisa M. Given. SAGE Publications, Inc.

Bloor, Michael; Jane Frankland, Michelle Thomas, and Kate Robson. (2001). Focus Groups in Social Research. SAGE Publications, Inc.

Charmaz, K. (2003). Grounded Theory: Objectivist and Constructivist Methods. In N. K. Denzin, & Y. S. Lincoln (Eds.), Strategies for Qualitative Inquiry, (2nd ed.), Thousand Oaks, CA: Sage Publications, Inc.

Charmaz, Kathy. (2005). "Grounded Theory in the Twenty First Century: Applications for Advancing Social Justice Studies." In Norman K. Denzin and Yvonna E. Lincoln (eds.) The Handbook of Qualitative Research, (3rd ed.), Thousand Oaks, CA: Publications, Inc.

Charmaz, Kathy. (2006). Constructing Grounded Theory: A Practical Guide Through Qualitative Analysis. (2nd ed.), Thousand Oaks, CA: Sage Publications, Inc.

Creswell, J. W. (2002). Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative and Qualitative Research. Columbus, OH: Merrill Prentice Hall.

Creswell, J. W. (2007). Qualitative Inquiry and Research Design: Choosing among Five Approaches (2nd ed.). Sage Publications, Inc.

Cutcliffe, J.R. (2000). "*Methodological Issues in Grounded Theory*", *Journal of Advanced Nursing*, Vol. 31 No. 6: 1476-84.

Fine, M. (1992). Disruptive Voices: The Possibilities of Feminist Research. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Glaser, B. and A. Strauss. (1967). The Discovery of Grounded Theory, Chicago: Aldine.

Grbich, Carol. (2007). Qualitative Data Analysis: An Introduction. Second edition. London; Thousand Oaks, Calif: SAGE Publications Ltd.

Krueger, Richard A. and Mary Anne Casey. (2000). Focus Groups. A Practical Guide for Applied Research. (3rd Edition). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

LeCompte, M. D. and J. P. Goetz. (1982). Problems of Reliability and Validity in Ethnographic Research. Review of Educational Research, 52, 31-60.

Miles, M., and A. Huberman. (1984). Qualitative Data Analysis, Beverly Hills, CA: sage.

Morgan, David L. (2008). Focus Groups. In the Sage Encyclopaedia of Qualitative Research Methods. Volumes 1&2, (editor) Lisa M. Given. SAGE Publications, Inc.

Narayan, Deepa. (2002). Empowerment and Poverty Reduction: A Sourcebook. Washington, DC: World Bank

Rossi, P. H.; M. W. Lipsey, and H. E. Freeman. (2003). Evaluation: A Systematic Approach, (7th edition). SAGE Publications, Inc.

Rubin, S. (1995). A Basic Guide to Evaluation for Development Workers. Oxford: Oxfam.

Stevens F.; F. Lawrenz, and L. Sharp. (2002). User-Friendly Handbook for Project Evaluation: Science, Mathematics, Engineering and Technology Education (NSF 93-152) In: Frechtling J., editor. National Science Foundation; Washington, DC.

Strauss, A. L. (1987). Qualitative Analysis for Social Scientists. Cambridge University Press.

Strauss, A. and J. Corbin. (1990). Basics of Qualitative Research: Techniques and Procedure for Developing Grounded Theory. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Strauss, A. and J. Corbin. (1998). Basics of Qualitative Research: Techniques and Procedures for Developing Grounded Theory (2nd Ed.). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Taylor-Powell, Ellen and Marcus Renner. (2003). Analysing Qualitative Data. Program Development & Evaluation. University of Wisconsin-Extension, Cooperative Extension, Madison, Wisconsin, USA.

Young, Kate. (1997). Gender and Development. In the Women, Gender, and Development Reader, ed. Nalini Visvanathan, Lynn Duggan, Laurie Nisonoff, and Nan Wiegersma, 51–54. London: Zed.

United Nations. (1998). Report on The World Social Situation. Massachusetts: Black Well Publishers.

Veneklasen, Lisa, V. Miller; D. Budlender and C. Clark. (2002). A New Weave of Power, People, and Politics: The Action Guide for Advocacy and Citizen Participation. Bourton-on-Dunsmore.

ABSTRACT

Impact Assessment of Economic Empowerment Program on Breadwinner Rural Woman in Some Villages in Gharbia Governorate

Mohammed Fath-Allah Ebad-Allah; Huda Ahmed El-Deeb; Abdelbaky Mousa El-Shaib and

Safia Abdallah Mansour

This research aimed to develop a grounded theory about the breadwinner rural woman and how participating in economic empowerment program assists breadwinner rural woman in improving their life. To achieve these aims; grounded theory method and quasi-experimental design were followed. The participants stakeholders at the local level were represented of three groups as follows; Intervening Group which consisted of 24 breadwinner woman represented the beneficiaries; Comparing group which consisted of 24 breadwinner woman represented the non-beneficiaries; and official service providers in the program at the local level which consisted of 13 participants. The data was collected through semi-structured interviews, 15 focus group discussion, documentary evidence, and follow-up participant checks and collaborative analysis were used. Data was analyzed by identifying and labeling concepts through open coding. During axial coding the concepts were analyzed according to properties and dimensions. Through the third and final stage of analysis, selective coding, the core category and central theory emerged. Findings showed several positive and negative impacts at breadwinner rural woman level. As positive impacts; providing children needs; increasing the ability of self-dependency; and the capacity on resources management were the most positive impacts. On the other hand, there were negative impacts such as; emotional deprivation; Inability to educate children; Increased the financial burden of the family; Increased work pressure; Increased pressures of life; and the emergence of running away phenomena from home among some breadwinner women. Several shortcomings related to the economic empowerment program have also been explored. As holistic view; This research provides that breadwinner rural women is self-dependency women. The practical implementations of these findings provide insights to managers and policy makers to reconsidering the women-development approaches; especially which related to breadwinner woman. Other approaches have been proposed to alleviate the suffering of breadwinner woman.

Keywords: Equality; Gender; Grounded theory; Rural Egypt; Social change; Women-development